

Distr.: General  
8 March 2010  
Arabic  
Original: English



## الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

### المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه - ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠

البند ١٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت\*\*

المسائل الاقتصادية والبيئية: تسخير العلم والتكنولوجيا  
لأغراض التنمية

### الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

البند ١٧ من القائمة الأوليّة\*

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

لأغراض التنمية

## التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي

### تقرير الأمين العام

#### موجز تنفيذي

أُعد هذا التقرير استجابة للطلب الذي وجهه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٤٦/٢٠٠٦ إلى الأمين العام للأمم المتحدة بأن يحيط اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية علماً بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات كجزء من تقريره السنوي إلى اللجنة. ويستعرض التقرير التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي على الصعيدين الإقليمي والدولي ويحدد ما واجهه هذا التنفيذ من عقبات ومعوقات. وقد تولت إعداد التقرير أمانة الأونكتاد بالاستناد إلى المعلومات المقدمة من كيانات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها بشأن الجهود المبذولة في عام ٢٠٠٩ لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي، بهدف تقاسم الممارسات الفضلى والفعالة والدروس المستفادة.

.A/65/50 \*

.E/2010/1 \*\*

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٤-١	مقدمة.....
٤	١٦-٥	أولاً - الاتجاهات والتطورات الرئيسية في مجتمع المعلومات .....
٤	٦-٥	ألف - الموصولية تتحسن ولكن أقل البلدان نمواً لا تزال متخلفة عن الركب ....
٥	٩-٧	باء - تمويل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فترة انكماش اقتصادي .....
٥	١٢-١٠	جيم - نحو ثقافة عالمية للأمن السيبراني.....
٦	١٤-١٣	دال - اتباع نهج قائم على المصادر المفتوحة إزاء المحتوى.....
٧	١٦-١٥	هاء - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيئة .....
٨	١٥٧-١٧	ثانياً - التنفيذ والمتابعة على الصعيدين الإقليمي والدولي .....
٨	٤٧-١٧	ألف - التنفيذ والمتابعة على الصعيد الإقليمي .....
١٧	١٥٧-٤٨	باء - التنفيذ والمتابعة على الصعيد الدولي .....
٤٤	١٧٢-١٥٨	ثالثاً - النتائج والتوصيات.....

## مقدمة

- ١- أُعد هذا التقرير استجابة لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/٢٠٠٦ و٨/٢٠٠٧ و٣/٢٠٠٨ و٧/٢٠٠٩ التي طلب فيها إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يخطط اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية علماً بنتائج تنفيذ مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، استناداً إلى ما ورد من مساهمات من كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من الكيانات، حسب الاقتضاء.
- ٢- وفي القرار ٣/٢٠٠٨، أوصى المجلس كذلك بأن يوجه ميسرو مسارات العمل انتباه اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية لدى تقديم تقاريرهم إلى أمانة اللجنة إلى العقبات والصعوبات التي صادفها جميع أصحاب المصلحة بشأن الالتزامات والتوصيات المتصلة بمسار عمل كل منهم على الصعيدين الإقليمي والدولي، وأن يقترحوا على اللجنة الإجراءات الممكنة اتخاذها، عند الاقتضاء.
- ٣- وفي القرار ٧/٢٠٠٩، حث المجلس جميع كيانات الأمم المتحدة على المساهمة في التقرير المتعلق بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي وذلك ببيان المقررات والقرارات التي اتخذتها أجهزتها وبيان خططها وأنشطتها ذات الصلة.
- ٤- ويضم هذا التقرير تحليلات الردود المقدمة من ١٨ منظمة دولية وإقليمية على رسالة موجهة من الأمين العام للأمم المتحدة دعائها فيها إلى تقديم مساهمات عن الاتجاهات والإنجازات والعقبات في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي<sup>(١)</sup>. ولا يدعي التقرير تقديم عرض شامل لجميع الجهود المبذولة من أجل تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي بل يركز على المبادرات الرئيسية المتخذة منذ شباط/فبراير ٢٠٠٩، على نحو ما أبلغت به المنظمات المعنية<sup>(٢)</sup>.

---

(١) مجلس أوروبا، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، اللجنة الاقتصادية لأوروبا، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، التحالف العالمي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتنمية، منتدى إدارة شؤون الإنترنت، الاتحاد الدولي للاتصالات، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أمانة اتفاقية بازل، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، الاتحاد البريدي العالمي، البنك الدولي، منظمة الصحة العالمية.

(٢) يمكن الاطلاع على كامل المعلومات المقدمة من كل منظمة على الموقع الشبكي للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية: [www.unctad.org/cstd](http://www.unctad.org/cstd).

## أولاً - الاتجاهات والتطورات الرئيسية في مجتمع المعلومات

### ألف - الموصولية تتحسن ولكن أقل البلدان نمواً لا تزال متخلفة عن الركب

٥- ما برحت الموصولية تتحسن وبخاصة فيما يتعلق بالهاتف المحمول. وتشير تقديرات حديثة إلى أن عدد الاشتراكات بالهاتف المحمول سيبلغ ٥ مليارات اشتراك في عام ٢٠١٠<sup>(٣)</sup>. وحتى تاريخ اليوم، يمثل تحسن النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واحداً من أكثر التطورات إيجابية في أقل البلدان نمواً في العقد الماضي (الأونكتاد، ٢٠٠٩؛ الاتحاد الدولي للاتصالات، ٢٠١٠)<sup>(٤)</sup>. وكان التحسن ملموساً بشكل خاص في قطاع الهاتف المحمول مع ما ينطوي عليه ذلك من آثار كبيرة بالنسبة لجني مكاسب أكبر من تطوير استخدامها. وبين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٨، ارتفع متوسط عدد الاشتراكات بالهاتف المحمول لكل ١٠٠ نسمة في أقل البلدان نمواً من أقل من اشتراك واحد إلى نحو ٢٠ اشتراكاً. وفي بعض أقل البلدان نمواً، بلغ الانتشار مستويات عالية جداً. فعلى سبيل المثال، أعلنت ملديف في عام ٢٠٠٨ بفخر أن معدل الانتشار تجاوز ١٠٠ في المائة بينما بلغ في غينيا الاستوائية وغامبيا أكثر من ٦٠ في المائة. ولكن في الوقت نفسه كان معدل انتشار الهاتف المحمول في عشرة بلدان من أقل البلدان نمواً - إثيوبيا وإريتريا وبوروندي وتيمور - ليشي وجزر سليمان وجزر القمر وجيبوتي والصومال وكيريباس وميانمار - لا يزال يقل عن عشرة في المائة نهاية عام ٢٠٠٨.

٦- وفي مجالات أخرى مثل قطاع الهاتف الثابت والنفاذ إلى الإنترنت والموصولية العريضة النطاق، لا تزال أقل البلدان نمواً متخلفة كثيراً عن سائر البلدان النامية. فعلى الرغم من تقلص الفجوة تقلصاً طفيفاً بين متوسط الانتشار في أقل البلدان نمواً والمتوسط العالمي خلال العقد الماضي، كان هناك في نهاية عام ٢٠٠٨ أقل من خط ثابت واحد لكل ١٠٠ نسمة. وعلى الرغم من تحسن الموصولية بالإنترنت، لم يكن يوجد في أقل البلدان نمواً في عام ٢٠٠٠ سوى مستخدم واحد للإنترنت لكل ١٠٠٠ نسمة. وبحلول عام ٢٠٠٨ ارتفع هذا العدد إلى ٢٤ مستخدماً لكل ١٠٠٠ نسمة. وعلى الرغم من هذه الزيادة كانت الموصولية بالإنترنت في العالم ككل أعلى من ذلك بنحو عشرة أمثال. إلا أن الفجوة الكبرى موجودة في مجال الموصولية العريضة النطاق. وقد تحسن متوسط الانتشار في أقل البلدان نمواً ولكن من مستوى لا يذكر في مطلع الألفية الثانية. وفي عام ٢٠٠٨، كان متوسط مستوى الانتشار في العالم أعلى منه في أقل البلدان نمواً بأكثر من ٢٠٠ مرة<sup>(٥)</sup>.

(٣) ITU, 2010, Measuring the Information Society 2010 (Geneva: ITU).

(٤) UNCTAD, 2009, The Information Economy Report 2009 (Geneva: UNCTAD) and ITU, 2010,

Measuring the Information Society 2010 (Geneva: ITU).

(٥) UNCTAD, 2009, the Information Economy Report 2009 (Geneva: UNCTAD).

## باء - تمويل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فترة انكماش اقتصادي

٧- يخشى من أن تؤثر الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة سلباً على الاتجاهات الإيجابية في انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستثمارات اللازمة من أجل ضمان وصول الجميع إلى هذه التكنولوجيات<sup>(٦)</sup>. وعلى الرغم من صعوبة تقدير مدى التناقص الحالي في أموال المانحين، ينبغي لوضعي السياسات أن ينظروا في اتخاذ تدابير لمواجهة التقلبات الدورية من أجل حفز تطوير الهياكل الأساسية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

٨- ويستأثر الاستثمار في الهياكل الأساسية للاتصالات بقسط كبير من الإنفاق المالي في بلدان عديدة ومن المرجح أن يتأثر سلباً خلال فترات الانكماش الاقتصادي. ويعتقد أن البلدان النامية هي أكثر من سيتأثر بالتراجع في توافر رؤوس الأموال الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك، يحتمل أن يعاني الكثير من المشاريع التي تموّلها جهات مانحة من نقص التمويل ويتوقف تنفيذها في نهاية المطاف، لأن قسماً كبيراً من الأموال المقدمة من تلك الجهات لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حوّل لتمويل تدابير الحفز الداخلية.

٩- ويمكن ضمان التمويل لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إما عن طريق ضخ رؤوس الأموال العامة التي لم تعد متاحة من القطاع الخاص وإما عن طريق إتاحة حوافز اقتصادية لاجتذاب رؤوس الأموال الخاصة. ويشار بوجه خاص إلى أن تدابير مواجهة التقلبات الدورية عن طريق الحفز الضريبي التي تستهدف إقامة هياكل أساسية عريضة النطاق يمكنها أن تعزز النمو والتنمية الاقتصادية في الأجل الطويل.

## جيم - نحو ثقافة عالمية للأمن السيبراني

١٠- تطرح المحجمات السيبرانية على الإنترنت تهديداً متنامياً لكفاءة نُظُم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يعتمد عليها المجتمع الحديث. واعتمدت الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين قراراً بشأن الأمن السيبراني سلمت فيه بضرورة دعم الجهود الوطنية بتبادل المعلومات والتعاون في هذا المجال على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، كي يتسنى التصدي الفعال لما تتسم به هذه التهديدات السيبرانية، بصفة متزايدة، من طابع عابر للحدود الوطنية. ويشهد هذا القرار على التزام العالم بإنشاء ثقافة عالمية للأمن السيبراني. وأهم ما في القرار أنه يؤكد أن الأمن السيبراني للهياكل الأساسية الحيوية للمعلومات مسؤولية ملقاة على عاتق الحكومات ومجال يجب عليها أن تحمل فيه لواء الصدارة وطنياً، بالتنسيق مع أصحاب المصلحة ذوي الشأن. ودعا القرار أيضاً إلى اتباع نهج قائم على إدراك المخاطر، بحيث يحاط

(٦) انظر مثلاً ITU (2009), Confronting the Crisis: ICT Stimulus Plans for Economic Growth (Geneva: ITU and UNCTAD (2009): Information Economy Report 2009: Trends and Outlook in Turbulent

.Times (New York and Geneva: United Nations)

جميع أصحاب المصلحة علماً بالمخاطر ذات الصلة والتدابير الوقائية والردود الفعالة على نحو مناسب، كل في إطار الدور المنوط به.

١١ - وأشار القرار إلى أن الجهود الوطنية الرامية إلى حماية الهياكل الأساسية الحيوية للمعلومات تستفيد من التقييم الدوري للتقدم الذي تحززه هذه الجهود. وبغية إدامة الزخم وإيلاء مزيد من العناية لموضوع الأمن السيبراني، دعيت الدول الأعضاء إلى تقديم موجزات لمبادئها الرئيسية بشأن الأمن السيبراني وحماية الهياكل الأساسية الحيوية للمعلومات، كي يتسنى إبراز "ما يتم تحقيقه من الإنجازات وأفضل الممارسات والدروس المكتسبة والمجالات التي تتطلب مزيداً من التدابير على الصعيد الوطني". وقدم استقصاء طوعي في شكل تقييم ذاتي للأمن السيبراني الوطني باعتباره أداة يمكن أن تساعد البلدان على استعراض الجهود الوطنية المبذولة في مجال الأمن السيبراني وحماية الهياكل الأساسية الحيوية للمعلومات.

١٢ - ومع تكاثر الهجمات السيبرانية، يلزم استقدام موظفين مهرة جدد لمكافحتها. ويجب أن تعترف الاستراتيجيات الوطنية للأمن السيبراني بضرورة زيادة الوعي وبناء القدرة عن طريق وضع برامج تعليمية وتدريبية مناسبة في المدارس والجامعات. ويتطلب إرساء ثقافة عالمية للأمن السيبراني نظاماً تعليمياً يساعد على إيجاد مواهب تعي التحديات والصعوبات التي تواجه هيكل الإنترنت العالمي وتجيد التعامل مع الظروف المحلية المحددة. وتعد الشهادات الجامعية في مجال الأمن السيبراني، الذي ينطوي على جوانب تقنية صعبة، ضرورية للغاية وينبغي إتاحتها في الجامعات ومراكز التدريب في العالم أجمع.

## دال - اتباع نهج قائم على المصادر المفتوحة لإزاء المحتوى

١٣ - تستوجب مسألة المحتوى الإلكتروني مزيداً من الاهتمام في أعقاب انتشار النهج القائمة على إشراك المستفيدين في إنشاء المحتوى وإدارته، والتي نالت الإطراء لتوليدها محتوى سهل الاستخدام يلبي احتياجات المستثمرين المحددة بطريقة مناسبة.

١٤ - ويزداد في العالم أجمع اتخاذ مبادرات في مجال البرمجيات المفتوحة المصادر. ومع اتساع انتشار التكنولوجيا التي تمكن من تشغيل منصات البرمجيات المفتوحة المصادر أخذ يظهر العديد من المشاريع المفتوحة المصادر. وتتيح البرمجيات المفتوحة المصادر مزيداً من الفرص لتلبية الاحتياجات من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل إتاحة التعاون بين شركات البرمجيات والمجتمعات المحلية، وتشجيع النماذج التي تضم مكونات مسجلة الملكية ومفتوحة المصادر في آن واحد. والبرمجيات المفتوحة المصادر يمكن تكييفها لتلبية الاحتياجات المحلية ويمكن أن تساهم في تحكُّم المستخدمين بها واستقلالهم وتطوير القدرات المحلية. ولكن لا بد من التعليم المستمر وبناء الوعي لتعريف أصحاب القرار بصلاحيات منتجات البرمجيات المفتوحة المصادر. وتعد مسألة الاستدامة وإمكانية التشغيل التبادلي مصدرين رئيسيين للصعوبات التي تواجه إيجاد حلول قائمة على البرمجيات المفتوحة المصادر. وإذا كان منبع

الاهتمام بالبرامجيات المفتوحة المصادر هو ما تنطوي عليه من إمكانية خفض الكلفة فإنها يمكن أن تجلب فائدة أطول أجلاً تتمثل في زيادة الخيارات المتاحة لمستهلكي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهذا مجال يمكن أن تؤدي فيه الحكومات دوراً رئيسياً. ويمكن للحكومات أن تنظر في تحسين وصول جميع موردي البرامجيات إلى السوق وفي مساعدة مبادرات البرامجيات المفتوحة المصادر في الاستفادة من فرص السوق.

## هاء - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيئة

١٥- إن تحسين الأداء البيئي هو أحد التطبيقات القيمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فعلى سبيل المثال، أدى الابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تطوير تطبيقات بيئية ذكية في قطاعات توليد الطاقة وتوزيعها والبناء والنقل. وما نُظِمَ النقل الذكية وشبكات الكهرباء الذكية سوى مثالين على التكنولوجيا القائمة على المعلومات والاتصالات والتي تنطوي على إمكانيات كبيرة لخفض انبعاثات الكربون. وتستخدم نُظُم النقل الذكية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الهياكل الأساسية للنقل والمركبات لتقليص زمن النقل وخفض التلوث الناجم عنه واستهلاك الوقود. أما الشبكات الذكية فتدير وتضبط توزيع الكهرباء باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحصول على المعلومات المحلية وتوصيلها. وتتيح التطبيقات المبتكرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فوائد بيئية أخرى في مجالات مثل إدارة المياه وحماية التنوع البيولوجي وخفض التلوث.

١٦- وإلى جانب إتاحة فرص لتحسين الأداء البيئي، لا بد من تحسين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نفسها من أجل زيادة كفاءتها. ويستهلك قطاع الخدمات بوجه خاص كميات كبيرة من الطاقة لتشغيل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمكن لتدابير كفاءة الاستخدام أن تخفض بشكل ملحوظ استهلاك هذا القطاع وتأثيره البيئي. وبغية تحديد الفرص المتاحة لتحسين الكفاءة، لا بد من قياس مدى التأثير البيئي للقطاعات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عنصر أساسي لحفز التنمية الاقتصادية المستدامة<sup>(٧)</sup>.

(٧) ITU (2008), ICTs and e-Environment (Geneva, ITU) and ITU (2009), ITU Background Paper on ICTs and Climate Change (Geneva, ITU).

## ثانياً - التنفيذ والمتابعة على الصعيدين الإقليمي والدولي

### ألف - التنفيذ والمتابعة على الصعيد الإقليمي

١٧ - تواصل لجان الأمم المتحدة الإقليمية دعم تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات من خلال خطط عمل إقليمية<sup>(٨)</sup>. وأبلغ عن تنظيم طائفة واسعة من الأنشطة على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك تيسير تقاسم تجارب أفضل الممارسات، ودعم الحكومات الوطنية في وضع السياسات ونشر الخدمات الإلكترونية ومختلف جهود بناء القدرات.

#### ١ - أفريقيا

١٨ - في إطار مبادرة مجتمع المعلومات الأفريقي، يتوجه عدد متزايد من الدول الأعضاء إلى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا التماساً لمساعدتها، على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، في وضع وتحسين سياساتها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز تطبيقات هذه التكنولوجيا في مجالات الإدارة والتعليم والصحة والزراعة والشؤون المالية والتجارة.

١٩ - وعلى الصعيد الإقليمي، شهدت الموصولية في أفريقيا تطورات إيجابية. فعلى سبيل المثال، دشنت في عام ٢٠٠٩ ثلاثة كبلات ألياف بصرية مغمورة ومن المقرر إنجاز المزيد منها بحلول عام ٢٠١١. ودشن في تموز/يوليه كبل الألياف البصرية الواصل بين جنوب أفريقيا وشرق أفريقيا (SEACOM) بطول ١٧ ٠٠٠ كيلو متر، وله محطات إطلاق في كل من تنزانيا وجنوب أفريقيا وجيبوتي وكينيا ومصر وموزامبيق. ويرتبط بهذا الكبل بلدان غير ساحليين هما أوغندا ورواندا من خلال شبكتين رئيسيتين وطنيتين. ودشن أيضاً في عام ٢٠٠٩ كبل الألياف البصرية للشبكة البحرية لشرق أفريقيا (TEAMS) الذي يربط كينيا بالإمارات العربية المتحدة<sup>(٩)</sup>. ومن المقرر أن يبدأ في منتصف عام ٢٠١٠ تشغيل مشروع الشبكة المغمورة لشرق أفريقيا (EASSY) بطول ١٠ ٠٠٠ كيلو متر الذي يربط جنوب أفريقيا بالسودان على طول الساحل الشرقي لأفريقيا. وسيمر هذا الكبل بثمانية بلدان هي تنزانيا وجزر القمر وجنوب أفريقيا والسودان والصومال وكينيا ومدغشقر وموزامبيق. وأطلق أيضاً في عام ٢٠٠٩ عدد من المبادرات لإنشاء كبلات ألياف بصرية مغمورة في شمال أفريقيا وعلى ساحلها الغربي تربط بينها وبين أوروبا. ومن المتوقع أن تخفض كبلات الألياف البصرية الجديدة هذه كلفة اتصالات الإنترنت في القارة.

(٨) للاطلاع على التفاصيل، انظر تقرير الأمين العام عن النهوض ببناء مجتمع معلومات جامع هدفه الإنسان وموجه نحو التنمية (E/CN.16/2007/2).

(٩) <http://www.itnewsafrika.com/>



٢٠- وواصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تشجيع أنشطة المقاوله والابتكار والاستثمار في التجارة الإلكترونية في عام ٢٠٠٩. ودعمت اللجنة إطلاق السلطات الجمركية للموانئ "التحالف الأفريقي للتجارة الإلكترونية" بالتعاون مع وكلاء للتخليص الجمركي والشحن من القطاعين العام والخاص ومنظمات غير حكومية في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت اللجنة ونشرت دراسة عن المعاملات المصرفية بواسطة الهاتف المحمول شملت جنوب أفريقيا والسنغال وكينيا.

٢١- والحكومة الإلكترونية مجال من المجالات التي تعنى بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ويتبين من الدراسة الاستقصائية<sup>(١٠)</sup> للحكومة الإلكترونية أن أفريقيا تحتل مرتبة أدنى كثيراً من المتوسط العالمي. ولمعالجة هذا الوضع، قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المساعدة والدعم إلى دولها الأعضاء في وضع استراتيجيات وطنية للحكومة الإلكترونية. وفي هذا الصدد، أنشأت اللجنة جائزة "التكنولوجيا في الحكومة الأفريقية" بالتعاون مع حكومي فنلندا وكندا. وفي عام ٢٠٠٩، مُنح ١٢ مشروعاً ابتكارياً من ١٠ بلدان أفريقية هذه الجائزة اعترافاً بإنجازات أدت إلى تغييرات في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات العامة.

٢٢- وشجعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا البلدان الأعضاء على تطوير محتوى يستخدم اللغات المحلية والبرامجيات المفتوحة المصادر. وبينت دراسة استقصائية أجرتها اللجنة أن ٣٥ في المائة من المحيين فقط، بما في ذلك حلقات الوصل المعنية بمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية، لديه مبادرات تدعم استحداث برامجيات باللغات المحلية. غير أن ٣٩ في المائة من المحيين أكدوا أن حكوماتهم تشجع، من خلال إقامة شراكات بين القطاعين الخاص والعام، البحوث في تطوير المعدات والبرامجيات، بما في ذلك البرامجيات المسجلة الملكية والبرامجيات الحرة والمفتوحة المصادر، ومجموعات الحروف الموحدة، والشفرات اللغوية، والمعاجم الإلكترونية، والمصادر المصطلحية والمكانز، ومحركات البحث المتعددة اللغات، وأدوات الترجمة الآلية، وأسماء النطاقات المدوّلة، والإحالة المرجعية للمحتوى، والبرامجيات العامة والتطبيقية.

٢٣- وتوطدت جهود التعاون الإقليمية في أفريقيا في عدة مجالات في عام ٢٠٠٩. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، اعتمد وزراء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مجموعة من التشريعات الإلكترونية كانت قد أعدتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وهي تتصل بالمعاملات الإلكترونية، وجرائم الإنترنت، وحماية البيانات الشخصية. وبالإضافة إلى ذلك، طبقت السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

(١٠) دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية للحكومة الإلكترونية رقم قياسي نشرته إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومتاح على الموقعين <http://www.unpan.org/e-government>; وهو عبارة عن تصنيف مقارنة لبلدان العالم حسب مؤشرات تشمل جاهزية الحكومة الإلكترونية ومدى المشاركة الإلكترونية.

المبادئ التوجيهية لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أقرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والتي تتعلق بمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحكومة الإلكترونية، والتشريعات الإلكترونية، والأمن الإلكتروني. واعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ إعلان أوليفيه تامبو الذي يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تضع، في إطار مبادرة مجتمع المعلومات الأفريقي، اتفاقية بشأن التشريعات السيبرانية لكي تعتمد دولها الأعضاء بحلول عام ٢٠١٢. وأقرت المفوضية الأوروبية اقتراحاً تمويلياً بمبلغ قدره ١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة لدعم خطة العمل الإقليمية الأفريقية بشأن اقتصاديات المعرفة التي أعدتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لصالح الاتحاد الأفريقي.

٢٤- وقامت الحكومة التونسية، بالتعاون الوثيق مع الأونكتاد والاتحاد الدولي للاتصالات، وبالشراكة مع التحالف العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية ومصرف التنمية الأفريقي، بتنظيم منتدى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع، "تونس + ٤" في مدينة الحمامات بتونس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، برعاية الرئيس التونسي، السيد زين العابدين بن علي. وتناول المنتدى موضوع الابتكار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة للنهوض بالقدرة التنافسية والنمو. وأتاح المنتدى فرصة لتقاسم التجارب الوطنية في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية وتشجيع تنظيم المشاريع وتعزيز القدرة التنافسية. وحضر المنتدى قرابة ٨٠٠ ١ مشارك يمثلون ٥٢ بلداً.

٢٥- وركز المنتدى على الاستراتيجيات الوطنية في مجال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبخاصة في الأنشطة التجارية وغيرها من الأنشطة الاقتصادية، وتناول طائفة من المسائل المتعلقة بالابتكار والأنشطة التجارية وتعزيز الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وذكر بوجه خاص أن القارة الأفريقية ينبغي أن تتاح لها فرص تمكّنها من الارتباط بالهياكل الأساسية والخدمات القائمة واستخدامها من أجل إيجاد حلول خاصة بها. وسلط المشاركون الضوء أيضاً على قصص النجاح في قطاع الهاتف المحمول في أفريقيا، وأبرزوا نماذج الأنشطة التجارية المبتكرة التي أفضت إلى تحقيق هذا النجاح. وعلاوة على ذلك، عرض العديد من المنظمات الدولية والإقليمية المشاركة ما لديها من مشاريع في مجال تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية والحلول القائمة على هذه التكنولوجيات. وأتاح المنتدى أيضاً فرصة لتبادل الممارسات والتجارب الجيدة في مجال الابتكار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفرص الاستثمار وإقامة الشراكات في هذه التكنولوجيات، والأسواق المحتملة لنماذج الأنشطة التجارية.

## ٢- آسيا والمحيط الهادئ

٢٦- على الرغم من النمو الهائل الذي شهده قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يتباين مستوى وسرعة إقلاع هذه التكنولوجيات تبايناً كبيراً بين اقتصادات منطقة آسيا

والحيط الهادئ وداخلها. والحقيقة أن هذه الخدمات لا تزال قليلة في المناطق النائية والفقيرة، وما برحت الفجوة الرقمية تتسع من حيث النفاذ إلى الإنترنت وتوافر الشبكات العريضة النطاق.

٢٧- وبذلت البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ جهوداً مخلصاً في نشر المعلومات العامة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات العامة. وتسعى فرقة العمل المسماة "Light Houses Task Force"، التي تدعم بوابة "Open City Portal" وشبكة "CityNet"، إلى تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمل المدن والمجالس البلدية. وبذلت جهود أخرى لإتاحة النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق النائية والناقصات الخدمة، بوسائل منها شبكة آسيا والمحيط الهادئ لمراكز الاتصالات الرقمية والشبكة الأوروبية الآسيوية لمراكز الاتصالات الرقمية. وقامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أيضاً، بالتعاون مع مصرف التنمية الآسيوي وحساب التنمية التابع للأمم المتحدة، بدعم توسيع النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق النائية والريفية عن طريق مبادرات لإقامة مراكز إلكترونية مجتمعية.

٢٨- وفيما يخص بناء القدرات، أحرزت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أهدافاً جديدة من خلال مركز آسيا والمحيط الهادئ للتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، الذي أنشأته بلدان اللجنة في عام ٢٠٠٦، ومن خلال برنامجها الرئيسي المسمى "أكاديمية أساسيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لقادة الحكومات" (الأكاديمية). وطورت الأكاديمية حتى الآن ثنائي وحدات تدريبية بشأن تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية وهي متاحة بثلاث لغات (الإنكليزية والإندونيسية والروسية). ويجري تطوير وحدتين تدريبيتين أخريين، تتعلق الأولى بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للحد من مخاطر الكوارث وتتعلق الثانية بتغير المناخ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. واعتمد البرنامج وطُبق في عدد من البلدان من أجل بناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لوضع السياسات والمسؤولين، وتلقى ٧٦٠ مشاركاً التدريب من خلال ١٢٠ حلقة عمل نظمها الأكاديمية وأنشطة أخرى. وتعمل الأكاديمية الافتراضية لمركز آسيا والمحيط الهادئ للتدريب (<http://ava.unapcict.org>) بوصفها منبراً إلكترونياً تابعاً للأكاديمية للتعلم عن بعد.

٢٩- ودعت لجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دورتها الأولى المعقودة في آذار/مارس ٢٠٠٩ إلى تعزيز التعاون الإقليمي على تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من مؤتمرات القمة الرئيسية والتغلب على التحديات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، مثل النهوض بالموصلية في منطقة المحيط الهادئ والحد من مخاطر الكوارث. وأوصى اجتماع فريق الخبراء المعني بالتعاون الإقليمي من أجل بناء مجتمع معلومات في آسيا والمحيط الهادئ الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠٠٩ بمجموعة

من الإجراءات لتحقيق الغايات والأهداف الرئيسية لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في آسيا والمحيط الهادئ عقب استعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة.

٣٠- وفي سبيل معالجة أولويات المنطقة، مثل الأزمة الاقتصادية وتغير المناخ، اضطلعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بأنشطة بحث وتحليل فريدة، مثل تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخضراء، ودراسة مثال جمهورية كوريا في الأزمة المالية لعام ١٩٩٧، واستعراض مختلف مبادرات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة الكوارث. ووافق الفريق العامل الإقليمي المشترك بين الوكالات والمعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو ثمرة التعاون بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والاتحاد الدولي للاتصالات وجماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات، في اجتماعه الأخير المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، على بناء قدرة اتصالات لإدارة مخاطر الكوارث على الصعيد الإقليمي. ودعت لجنة الحد من مخاطر الكوارث في دورتها الأولى المعقودة في آذار/مارس ٢٠٠٩ إلى تطوير بوابة آسيا والمحيط الهادئ للوصول إلى المعلومات والتحليلات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث والتنمية وتقاسم هذه المعلومات والتحليلات.

٣١- وتعتزم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الاضطلاع بأنشطة بحث وتحليل من أجل تحسين الموصولية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ولا سيما الوصول إلى النطاق العريض، في المناطق الناقصة الخدمات. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستقام شراكة بين القطاعين الخاص والعام، اعترافاً بأن القطاع الخاص يؤدي دوراً رئيسياً في اعتماد ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبغية التركيز على أولويات المنطقة في أعقاب الأزمة المالية، ستسعى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى تعزيز التكامل الإقليمي من خلال تحسين الموصولية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجالات مثل تيسير التجارة والنقل وتحقيق الموصولية في الدول الجزرية الصغيرة المعزولة في المحيط الهادئ لأغراض التنمية الاقتصادية. وستلقى هذه الجهود أيضاً الدعم من مساهمات اللجنة في المبادرات العالمية مثل المشروع الذي تضطلع به إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الذي لا يقتصر على واضعي السياسات وأصحاب القرار وحدهم بل يشمل أيضاً المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية.

### ٣- غرب آسيا

٣٢- اعتمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وازعة في اعتبارها تأثير الأزمة المالية، تدابير لترويج رؤيتها لاقتصاد قائم على المعرفة من أجل التنمية.

٣٣- وتعزيزاً للزخم الذي أحدثه مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات ودفع عجلته نحو الأمام ودعم تنفيذ خطة العمل الإقليمية، نظمت الإسكوا في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، في

دمشق بسوريا، مؤتمراً بعنوان "المتابعة الإقليمية لنتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات"<sup>(١١)</sup>. وكانت الأهداف الرئيسية للمؤتمر، الذي حضره أكثر من ٢٧٥ مشاركاً، استعراض ومتابعة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، وخطة العمل الإقليمية لبناء مجتمع المعلومات في غربي آسيا، والاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحديثها في ضوء الخبرة المتراكمة. وأفضى المؤتمر إلى تحديث خطة العمل الإقليمية واختتم باعتماد "نداء دمشق لتعزيز مجتمع المعرفة العربي لتنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة"<sup>(١٢)</sup>.

٣٤- وواصلت الإسكوا إدارة وتحديث بوابتها الخاصة بمجتمع المعلومات (ISPER)<sup>(١٣)</sup> التي تتضمن معلومات وتحديثات عن متابعة خطة العمل الإقليمية وجميع المسائل المحيطة بمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. وترتبط البوابة بنظام المعلومات الإحصائية للإسكوا (ESIS)، وتسمح لمستخدميها بالبحث في قاعدة البيانات، والاطلاع على الموجزات الإقليمية والوطنية لمجتمع المعلومات، وتوفر أيضاً منتديات نقاش آنية مع أصحاب المصلحة في مؤتمر القمة العالمي.

٣٥- وفي عام ٢٠٠٩، واصلت الإسكوا تنفيذ المشروع المعنون "الشبكات المعرفية من خلال نقاط الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لفائدة المجتمعات المحرومة" (KN4DC) بعد أن لاحظت أن الوصول إلى المعلومات والمعارف في المناطق المحرومة عائق رئيسي أمام تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. وخلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩، أتاحت مراكز الاتصالات الرقمية على البوابة الإقليمية لشبكات المعرفة معلومات ومعارف مناسبة لمجتمعاتها<sup>(١٤)</sup>. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٩، اشتركت الإسكوا مع برنامج Telecenter.org في تنظيم "منتدى قادة مراكز الاتصالات الرقمية" في عمان بالأردن. وكان الهدف من هذا المنتدى: (أ) دعوة قادة الشبكات إلى بناء علاقات مهنية وإرساء الأساس لشبكات المعرفة؛ (ب) عرض أفضل الممارسات وقصص النجاح ودراسات الحالات؛ (ج) بناء قدرة المشاركين على استخدام أدوات الإنترنت في رعاية شبكة معارف إقليمية ناشئة؛ (د) توسيع شبكة الإسكوا الإقليمية بإدماج شركاء وممارسين جدد. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، اشتركت الإسكوا مع منظمة مدينة القضايف الرقمية (Gedaref Digital City Organization) في تنظيم اجتماع متابعة لـ "حلقة العمل المتعلقة بإدارة مراكز المعرفة واستدامتها"<sup>(١٥)</sup>. وتشمل أهداف حلقة العمل هذه: (أ) جمع مديري مراكز الاتصالات الرقمية من أجل توطيد العلاقات تمهيداً لتعزيز شبكات المعرفة؛ (ب) تعريف مديري مراكز الاتصالات الرقمية بالمفاهيم والأساليب ذات الصلة بأهداف المشروع؛

(١١) <http://www.escwa.un.org/information/meetingdetails.asp?referenceNum=850E>

(١٢) <http://css.escwa.org.lb/ICTD/850/DamascusProclamationAr.pdf>

(١٣) <http://isper.escwa.org.lb>

(١٤) <http://www.knowledgenets.net>

(١٥) <http://www.escwa.un.org/information/meetingdetails.asp?referenceNum=1217E>

(ج) تدريب مديري مراكز الاتصالات الرقمية على إنشاء المشاريع التجارية الصغيرة وإدارتها. ومن المقرر عقد حلقات عمل أخرى في عام ٢٠١٠ لمعالجة المواضيع المتصلة بإدامة شبكة المعرفة إلى ما بعد انتهاء المشروع.

٣٦- وأطلقت الإسكوا مبادرة جديدة عنوانها "المواطنة الإقليمية للتشريعات السيبرانية من أجل تعزيز مجتمع المعرفة في العالم العربي"، بهدف سد الفجوات التشريعية القائمة بين التشريعات السيبرانية في المنطقة. وتسمح المبادرة لأعضاء الإسكوا بتحقيق الأهداف المحددة في برنامج عمل تونس، وتعزيز المعاملات عبر الحدودية، والاستجابة لمتطلبات مجتمع المعلومات.

٣٧- ونشر في عام ٢٠٠٩ طلب تعليقات استفساري بعنوان "المبادئ اللغوية التوجيهية لاستخدام اللغة العربية في نطاقات الإنترنت". وأعدت الإسكوا أيضاً وثائق لإنشاء سجل عربي لإدارة وتشغيل نطاق علوي عام جديد رمزه "Arab" واسم النطاق المدوّل المكافئ له بالحروف العربية.

٣٨- وفي عام ٢٠٠٩، نشرت الإسكوا وثيقة عنوانها "إدارة الإنترنت: التحديات والفرص للبلدان الأعضاء في الإسكوا" في مسعى لزيادة المعرفة بقضايا إدارة الإنترنت وفهمها وفي الوقت نفسه تعزيز دور البلدان العربية في مجتمع الإنترنت العالمي<sup>(١٦)</sup>.

#### ٤- أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٣٩- واصلت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تنفيذ خطة العمل الإقليمية eLAC2010، وفقاً للاتفاق الذي تم التوصل إليه في سان سلفادور أثناء الاجتماع الوزاري المعقود في عام ٢٠٠٨. وتعد خطة العمل eLAC2010 معلماً رئيسياً في الطريق نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ والأهداف التي حددها مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

٤٠- وعلى الرغم من الأزمة المالية، استمر العمل استناداً إلى ما أحرز من تقدم في السنوات السابقة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أصدر "الاجتماع المرحلي لـ eLAC2010: تحديد الأولويات لمجتمع المعلومات المستقبلي" وثيقة عنوانها "eLAC2010: رصد مجتمعات المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"<sup>(١٧)</sup>. وتلاحظ هذه الوثيقة أن بلدان المنطقة تحرز تقدماً ثابتاً في مجال نفاذ تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها وإدماجها لأغراض التنمية والإشمال الاجتماعي، وذلك في قطاعات منها التعليم والحكومة الإلكترونية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. بيد أن التقرير يشير إلى أن التقدم المحرز متفاوت بين بلدان المنطقة وأن الفجوة الرقمية لا تزال قائمة بين البلدان وداخلها. وخلص التقرير من مقارنة النفاذ الرقمي بين بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان

(١٦) <http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/ictd-09-7-e.pdf>

(١٧) <http://www.cepal.org/socinfo/noticias/documentosdetrabajo/6/38106/monitoreo.pdf>

الاقتصادي وأعضاء اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن الفجوة الرقمية أخذت تضيق فيما يتعلق بالهاتف الثابت والهاتف المحمول وشبكة الإنترنت ولكنها تتسع فيما يتعلق بالنفاذ إلى النطاق العريض، وأن تكاليف النفاذ إلى النطاق العريض تثير مشكلة هي أيضاً.

٤١ - وتعميماً للمعرفة، أصدرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أكثر من سبعة منشورات وأضافتها إلى سلسلة InfoSoc المتاحة على الإنترنت<sup>(١٨)</sup>. وتعالج الدراسات قضايا محددة وتجب عن أسئلة ملموسة طرحها واضعو السياسات في المنطقة وتشمل "سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمدارس في أمريكا اللاتينية وفي العالم: الرؤية والدروس"؛ و"تحول نقاط النفاذ في العقد المعرفية: تحليل ١٠ تجارب لمراكز مجتمعية الاتصالات الرقمية في أمريكا اللاتينية"؛ و"التحديات والفرص القائمة أمام صناعة البرمجيات في أمريكا اللاتينية". وصدر في شباط/فبراير ٢٠٠٩ كتاب بعنوان "مجمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: تطوير التكنولوجيا وتسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية". والكتاب عبارة عن سجل يضم قضايا متنوعة ومتكاملة تتعلق بتنمية مجتمع المعلومات الإقليمي. وأطلق مرصد مجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع للجنة، بدعم مالي من المركز الدولي لتطوير البحوث في كندا، في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ نظاماً إلكترونياً جديداً للمعلومات الإحصائية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات<sup>(١٩)</sup>. وتسمح قاعدة البيانات الإلكترونية هذه لعامة الجمهور بالاطلاع على بيانات ومؤشرات تم الحصول عليها من خلال دراسة استقصائية بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أجريت لدى أسر معيشية في ١٧ بلداً في المنطقة؛ وجرى مواصلة هذه البيانات تيسيراً للمقارنة.

٤٢ - وفي عام ٢٠٠٩، قام مرصد مجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، وشركة سوفتكس (SOFTEX)، واللجنة التوجيهية البرازيلية للإنترنت بتنظيم حلقة العمل الخامسة بشأن قياس مجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وضم الاجتماع ممثلين من ١٦ بلداً من بلدان المنطقة، منهم ممثلون عن مكاتب الإحصاء الوطنية والمؤسسات الوطنية المكلفة بإعداد الإحصاءات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنسيقها وتعزيز تطويرها، ووكالات دولية ومشاركون آخرون من الجامعات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وناقش الاجتماع أوجه التقدم المحرزة والتحديات القائمة عن طريق جمع وتحليل مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يخص الأسر المعيشية والأعمال التجارية والحكومة الإلكترونية والصحة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني. وعُرض في الاجتماع الخامس للمؤتمر الإحصائي

(١٨) <http://www.cepal.org/socinfo/publicaciones>

(١٩) <http://www.cepal.org/tic/flash/>

للأمريكتين الذي عُقد في بوغوتا في آب/أغسطس ٢٠٠٩ موجز منفتح للممارسات المتعلقة بتنفيذ مسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأوصت الوثيقة التحليلية المرفقة بطرائق لوضع مؤشرات لأهداف خطة العمل eLAC، بما فيها الأهداف المتعلقة بالحكومة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني.

٤٣ - وتؤيد اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إتاحة النفاذ إلى النطاق العريض بوصفه منفعة عامة. وفي مبادرة مشتركة مع منظمة Telecentre.org، نُظِم منتدى قادة مراكز الاتصالات الرقمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في برازيليا في أيار/مايو ٢٠٠٩. وأطلقت في اجتماع سانتياغو المعقود بعنوان "الإشمال الرقمي الريفي والحضري: نقاط النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كفضاءات استراتيجية لتنفيذ السياسات العامة للتطوير والابتكار" الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، عدة مبادرات تتصل بالاستفادة من الهياكل الأساسية.

## ٥ - أوروبا ومنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٤٤ - واصلت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا عملها المتعلق باتفاقية آرهُوس بإنشاء مركز آرهُوس لتبادل المعلومات المتعلقة بالديمقراطية البيئية، الذي يتيح معلومات عن القوانين والممارسات تمكّن من مشاركة الجمهور (عن طريق الحق في الحصول على المعلومات) في الشؤون البيئية. وبلغ عدد المداخل التي يتضمنها المركز أكثر من ٨٠٠ ١ مدخل في عام ٢٠٠٩، وعُقد اتفاق مع منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي يُجيز للجنة الاقتصادية لأوروبا أن تُدير سجل إطلاق المواد الملوثة ونقلها. وفي شراكة مع Google.org ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، طوّرت اللجنة الاقتصادية لأوروبا خريطة إلكترونية عالمية لمراكز سجل إطلاق المواد الملوثة ونقلها عُرضت في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، شجعت اللجنة الاقتصادية لأوروبا على تطوير شبكة مراكز آرهُوس للمعلومات البيئية العامة في الاقتصادات الأوروبية الناشئة ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى.

٤٥ - وفي عام ٢٠٠٩، واصل مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية مع اللجنة المعنية بالتجارة التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا العمل على تحسين وتطوير الجيل التالي من معايير وأدوات التجارة الإلكترونية. وتم تحقيق عدد من أوجه التقدم والاتفاقات الملحوظة بشأن عدة أدوات هامة من بينها: النافذة الوحيدة، والفاتورة عبر القطرية، ودليل لغة الترميز الموسّعة (XML) الذي يغطي التجارة والأعمال التجارية.

٤٦ - وتخطو بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا خطى حثيثة نحو تطوير وتطبيق نُظُم نقل ذكية في مختلف مجالات النقل. إلا أن هذه النُظُم الجديدة تنقصها في الوقت الحاضر أطر تنظيمية وتبغى مواءمتها على أساس توافق في الآراء يُعتمد على نطاق واسع حول ما تنطوي عليه من إمكانيات لزيادة أمان خدمات النقل وموثوقيتها وجودتها.



٤٧- وتواصل اللجنة الاقتصادية لأوروبا التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز برنامجها المستدام في مجال الطاقة. والواقع أن تصنيف الأمم المتحدة الإطاري لموارد الطاقة الأحفورية والمعدنية (تصنيف الأمم المتحدة الإطاري ٢٠٠٩) أُقرَّ وعُمِّمَ بعد أن استعرضه وعُلِّقَ عليه إلكترونياً أعضاء فريق الخبراء المخصص المعني بمواءمة مصطلحات موارد الطاقة الأحفورية والموارد المعدنية.

## باء - التنفيذ والمتابعة على الصعيد الدولي

### ١- الجمعية العامة

٤٨- في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، اعتمدت الجمعية العامة بتوافق الآراء القرارين A/RES/64/212 بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية و A/RES/64/187 بشأن تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. وفي القرار A/RES/64/212، طلبت الجمعية إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أن تتيح محفلاً لمواصلة مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عملية المتابعة على نطاق المنظومة لنتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات وأن تتصدى كذلك للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية في مجالات مثل الزراعة والتنمية الريفية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإدارة البيئية.

٤٩- وفي القرار A/RES/64/187، كررت الجمعية العامة طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أن تقوم، خلال دورتها الثالثة عشرة، بتنظيم مناقشة موضوعية بشأن التقدم المحرز على مدى خمس سنوات في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة، بما في ذلك النظر في طرائق تنفيذ نتائج مؤتمر القمة ومتابعتها، ودعت جميع الميسرين وأصحاب المصلحة إلى مراعاة ذلك فيما يتعلق بمساهماتهم في تلك الدورة. وطلب القرار أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً عن حالة تنفيذ هذا القرار ومتابعته.

### ٢- المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٥٠- اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩ القرار ٧/٢٠٠٩ بشأن تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. ويسلم القرار بأنه يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات توفير حلول جديدة لتحديات التنمية، وبخاصة في سياق العولمة، وبوسعها تعزيز النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية والحصول على المعلومات والمعارف والقضاء على الفقر وتحقيق الإشمال الاجتماعي، مما يساعد على التعجيل في إدماج جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في الاقتصاد العالمي. ويطلب القرار إلى اللجنة أن تقوم، خلال دورتها الثالثة عشرة التي ستعقد في منتصف المدة قبل الاستعراض الشامل لعام ٢٠١٥، بتنظيم مناقشة موضوعية بشأن التقدم المحرز على مدى خمس سنوات

في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة، بما في ذلك النظر في طرائق تنفيذ نتائج مؤتمر القمة ومتابعتها، ويدعو جميع الميسرين وأصحاب المصلحة إلى مراعاة ذلك فيما يتعلق بمساهماتهم في تلك الدورة. وبالإضافة إلى ذلك، يطلب القرار إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً عن حالة تنفيذ هذا القرار ومتابعته.

### ٣- فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات

٥١- في أيار/مايو ٢٠٠٩، تولى الاتحاد الدولي للاتصالات بدلاً من اليونسكو رئاسة فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات واستضاف اجتماعين ماديين للفريق عُقدا في أيار/مايو وتشرين الأول/أكتوبر. وفي تلك المناسبة، انتُخبت المنظمات التالية نواباً للرئيس: اليونسكو والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا.

٥٢- واشترك الاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو والأونكتاد في تنظيم المشاورات المفتوحة المتعلقة بالآليات المالية لمواجهة تحديات تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية والتي استضافها الاتحاد الدولي للاتصالات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ عقب صدور قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣/٢٠٠٨. ويُذكر أن هذه المشاورات المفتوحة التي عُقدت فيها مناقشات وخرجت باستنتاجات واشتركت في تنظيمها المنظمات التي تتولى رئاسة ونيابة رئاسة فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات، أعقبتها عدة اجتماعات تناولت مسألة الآليات المالية، بما في ذلك فريق المناقشة المنعقد بين دورات اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، الذي اجتمع في جنيف في الفترة من ٩ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وكذلك اجتماع إحاطة إعلامية عُقد أثناء منتدى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للجميع، "تونس+٤"، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ في مدينة الحمامات بتونس.

### ٤- تيسير التنسيق بين أصحاب المصلحة المتعددين في تنفيذ خطة عمل جنيف

٥٣- عملاً بولاية الاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي باعتبار هذه المنظمات جهات تيسير رئيسية لتنفيذ أصحاب المصلحة المتعددين خطة عمل جنيف، في عام ٢٠٠٩، استضاف الاتحاد الدولي للاتصالات منتدى مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات لعام ٢٠٠٩<sup>(٢٠)</sup>، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ أيار/مايو، واشترك في تنظيمه الاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واعتمد المنتدى صيغة جديدة، نتيجةً للمشاورات المفتوحة التي عُقدت مع جميع أصحاب المصلحة في مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، كما يلي: منتدى يُعقد لمدة خمسة أيام يشمل حلقات

(٢٠) <http://www.itu.int/wsis/implementation/2009/forum/geneva/>

نقاش رفيعة المستوى، واجتماعات لمسارات عمل مؤتمر القمة العالمي، وحلقات عمل موضوعية، وفرصاً لإقامة الشبكات والشراكات.

٥٤ - وعُقد الاجتماع السنوي لميسري مسارات العمل يوم ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٩ كجزء من منتدى مؤتمر القمة العالمي لمؤتمر المعلومات، سعياً إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي: تبادل المعلومات بين الميسرين وغيرهم من أصحاب المصلحة؛ وتحديد القضايا التي تستوجب التحسين؛ ومناقشة طرائق الإبلاغ عن عملية التنفيذ العامة.

٥٥ - وعملاً بالفقرة ١٢٠ من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، التي تشجع أصحاب المصلحة على تقاسم المعلومات المتعلقة بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي، واصل الاتحاد الدولي للاتصالات إدارة قاعدة البيانات الخاصة بتقييم مؤتمر القمة العالمي، التي تضمنت بحلول نهاية عام ٢٠٠٩ أكثر من ٤٠٠٠ مدخل ساهم بها نحو ١٥٠٠ من أصحاب المصلحة من أكثر من ١٤٠ بلداً. ويجري تحديث قاعدة البيانات للاستعانة بها في استعراض منتصف المدة لعملية مؤتمر القمة العالمي، وإحاطة أصحاب المصلحة علماً بما يستجد من أنشطة تضطلع بها الحكومات والمنظمات في سبيل تحقيق أهداف وغايات مؤتمر القمة العالمي.

#### ٥ - الشراكات بين المجتمع المدني ودوائر الأعمال وأصحاب المصلحة المتعددين

٥٦ - في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أطلقت رابطة الاتصالات التقدمية والمعهد الإنساني للتعاون مع البلدان النامية التقرير العام الجديد لرصد مجتمع المعلومات لعام ٢٠٠٩<sup>(٢١)</sup>. ويغطي التقرير حالة مجتمع المعلومات من منظور منظمات المجتمع المدني في مختلف أرجاء العالم. وركز تقرير عام ٢٠٠٩ على "النفوذ إلى المعلومات والمعارف بواسطة الإنترنت - دفع عجلة حقوق الإنسان والديمقراطية". ويؤكد التقرير أن حرية التعبير وحرية تدفق المعلومات والمعارف أمران لا غنى عنهما للمجتمعات الديمقراطية. ولذلك يتضمن التقرير فرعاً مبتكراً فيه خريطة مرئية للحقوق العالمية والأزمات السياسية.

٥٧ - وفي عام ٢٠٠٩، أسهمت مبادرة الأعمال التجارية لدعم مجتمع المعلومات (BASIS)، التي أطلقتها الغرفة التجارية الدولية، بتقارير من الشركات الأعضاء في عملية متابعة مؤتمر القمة العالمي، وقد سلطت هذه التقارير الضوء على مبادرات وأنشطة ملموسة أطلقتها دوائر أعمال في مختلف أرجاء العالم تنفذ العديد من مسارات عمل مؤتمر القمة العالمي ونتائجه. ودافعت مبادرة BASIS بقوة عن استمرار منتدى إدارة شؤون الإنترنت، ذاكرة أن ما يوفره المنتدى من بيئة جامعة لأصحاب المصلحة المتعددين ومبادئ المؤسسة تسمح بإجراء مناقشة مفتوحة فريدة مع طائفة واسعة من المشاركين وأصحاب المصلحة. ودوائر الأعمال هي الجهة الأولى التي توفر المعدات والخدمات والتطبيقات التي تشكل عماد

(٢١) <http://www.giswatch.org/gisw2009/GISW2009.html>

مجتمع المعلومات، حيث أضيف نحو ٥٠٠ مليون مشترك جديد في الهاتف المحمول في عام ٢٠٠٩ (يبلغ مجموع المشتركين ٤,٦ مليارات مشترك)، و ٢٠٠ مليون مشترك جديد في الإنترنت في عام ٢٠٠٩ (يبلغ مجموع المشتركين ١,٦ مليار مشترك). وتساهم دوائر الأعمال أيضاً، إلى جانب المجتمع المدني والحكومات، بمحتوى يثري حياة الناس ويحسنها ويسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية. وتشارك شركات ورابطات أعمال عديدة في الأنشطة اليومية وفي الشراكات والمبادرات التي تسخر أقصى قدرات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لمعالجة القضايا التي تؤثر في حياة الناس، بما في ذلك التعليم والصحة وخفض الانبعاثات. وقطاع الأعمال التجارية مستثمر رئيسي في الهياكل الأساسية التي تعمم فوائد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على عدد أكبر من الناس. وأنتجت شركات مختلفة الحجم ابتكارات جديدة هذا العام في التطبيقات والخدمات والمنتجات تفيد مستخدمي تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والإنترنت وتخفف التكاليف.

٥٨- وفي الدورة الثانية عشرة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية قام التحالف العالمي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتنمية وأمانة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الصحة العالمية بتنظيم حلقة نقاش حول موضوع: "تسخير تكنولوجيا الهاتف المحمول وأدوات التقارب والتواصل الاجتماعي لخدمة التنمية والتخفيف من الفقر"، وحلقة نقاش ثانية عن "الابتكار في مجال الصحة العامة في العالم". وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أنشأ الاجتماع السنوي والمنتدى العالمي للتحالف العالمي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتنمية الذي عقد في مونتيري شراكة جديدة بشأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتعليم في إطار التحالف العالمي. وتضم هذه الشراكة العالمية المسماة "توفير التعليم للجميع في العصر الرقمي" بعضاً من أهم وكالات الأمم المتحدة مثل اليونسكو واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكذلك بعض شركات القطاع الخاص مثل شبكات نوكيا - زيمنس، وشركة إنتل وشركة سيسكو وغيرها وستتعاون في تحديد مبادئ ووسائل دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وخلال الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقودة في تموز/يوليه ٢٠٠٩، نظم التحالف العالمي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتنمية اجتماعاً وزارياً على مائدة الفطور وحدثاً خاصاً بشأن أفريقيا وأقل البلدان نمواً: الشراكات والصحة - الصحة الرقمية والتنمية في أفريقيا.

#### ٦- تيسير مسارات العمل وتنفيذ مجموعة مختارة من أنشطة كيانات الأمم المتحدة

٥٩- أبلغت كيانات في منظومة الأمم المتحدة عن تنفيذ طائفة واسعة من الأنشطة البرنامجية فيما يتعلق بتيسير مسارات العمل وتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي. واضطلعت كيانات الأمم المتحدة بهذه الأنشطة بالتعاون الوثيق مع الحكومات الوطنية واللجان الإقليمية وغير ذلك من الجهات صاحبة المصلحة، ومنها المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

## دور سلطات الإدارة العامة وجميع أصحاب المصلحة في النهوض بتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية (جيم ١)

٦٠- تتيح دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية عن الحكومة الإلكترونية لعام ٢٠١٠<sup>(٢٢)</sup>: الحكومة الإلكترونية في وقت الأزمة المالية والاقتصادية، وهي دراسة اضطلعت بها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تحليلاً مقارناً لتطور الحكومة الإلكترونية في ١٩٢ دولة عضواً بالاستناد إلى معايير مثل الرقم القياسي لخدمات الإنترنت (المعروف سابقاً باسم الرقم القياسي للشبكة)، والهيكل الأساسي للاتصالات، ورأس المال البشري المتاح. وتحترت الدراسة علاقة الحكومة الإلكترونية بالإنفاق الحكومي مثل التمويل المحفز والتزاهة والكفاءة في الرصد المالي، وتقديم الخدمات العامة.

٦١- وأثناء عام ٢٠٠٩، قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بوصفها ميسر مسار العمل جيم ١ ومن خلال شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية بتركيز اهتمامها على دعم جهود تطوير الحكومة الإلكترونية في الدول الأعضاء. وتحقيقاً لهذه الغاية، أنجزت شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية مضمون سجل الأمم المتحدة العالمي لمعارف الحكومة الإلكترونية وحكومة المحمول (emGKR) بجمع معلومات وطنية ومحلية متنوعة في مجالات تطوير الحكومة الإلكترونية/حكومة المحمول وسياساتها واستراتيجياتها وحلولها وأنشطة نقل المعارف في هذا المجال. ويسر هذا السجل تقاسم المعارف ويسمح بتنمية الموارد ونشر أفضل الممارسات وكذلك مؤشرات رائدة موثوقة ومتسقة لفعالية الحكومة الإلكترونية/حكومة المحمول.

٦٢- وقامت شعبة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون من خلال "المركز العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان" الذي اشتركا في إنشائه (المركز)، بتوسيع السجل القانوني الإلكتروني للتشريعات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتضمن السجل الآن ٤٥٠ قانوناً من ١٢١ بلداً بشأن تسعة مواضيع رئيسية: حماية الأطفال على الإنترنت؛ وجرائم الإنترنت، وإمكانية الاستفادة من الفضاء الإلكتروني؛ والتجارة الإلكترونية، والاتصالات الإلكترونية؛ والتوقيع الإلكتروني، وحرية المعلومات؛ والمعايير المفتوحة؛ وحماية الخصوصية.

٦٣- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، نظم المركز، بالتعاون مع مجلس النواب بالولايات المتحدة، المؤتمر العالمي الثالث للبرلمان الإلكتروني، الذي نوقش فيه دور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تحسين التمثيل والشفافية والمساءلة والعلانية والفعالية في الوسط البرلماني من منظور سياسي وتقني. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، نظم المركز وخطة العمل المعلوماتية للبرلمانات الأفريقية (Africa i-Parliaments Action Plan) حلقة عمل

(٢٢) انظر <http://www.unpan.org/e-government>; <http://www2.unpan.org/egovkb>

بعنوان "تعزيز التعاون بين المكتبات البرلمانية في إطار الشبكة الأفريقية للمعارف البرلمانية (APKN)"<sup>(٢٣)</sup>.

٦٤ - وفي عام ٢٠٠٩، نظم مجلس أوروبا في مدريد بإسبانيا مؤتمراً بشأن الديمقراطية الإلكترونية والمشاركة الإلكترونية، أطلق عليه اسم "منتدى مستقبل الديمقراطية". ونوقشت في المنتدى الكيفية التي يمكن بها للديمقراطية الإلكترونية والمشاركة الإلكترونية أن تساهما في شفافية المؤسسات الديمقراطية ومساءلتها واستجابتها، وتيسير المشاركة والمداولة الديمقراطية، وتحسين إمكانية الاستفادة من العملية الديمقراطية وشمولها للجميع.

### الهياكل الأساسية للمعلومات والاتصالات (جيم ٢)

٦٥ - في عام ٢٠٠٩، اضطلع الاتحاد الدولي للاتصالات، بوصفه الميسر الوحيد لمسار العمل جيم ٢، بعدة أنشطة تتعلق بالهياكل الأساسية للمعلومات والاتصالات مع التركيز على ستة مجالات: (١) تعزيز الاستراتيجيات الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (٢) المواءمة بين سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف المناطق؛ (٣) إيجاد مبادرات إقليمية ومبادرات وطنية واسعة النطاق؛ (٤) إطلاق مبادرات عالمية تتناول مواضيع محددة متعلقة بالهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (٥) إنشاء منصة للتمويل الافتراضي؛ (٦) استحداث أداة إلكترونية لتقييم مدى تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٦٦ - وسعيًا إلى تعبئة أموال إضافية وإقامة شراكات جديدة لبلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي، بما في ذلك تطوير الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واصل الاتحاد الدولي للاتصالات سلسلة مؤتمرات القمة المعنية بالوصل بشبكة الإنترنت ونظم مؤتمر القمة الثاني لوصل رابطة الدول المستقلة بالإنترنت في مينسك ببيلاروس في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وجمع مؤتمر القمة ٣٥٣ مشاركاً من ١٨ دولة عضواً، من بينهم خمسة رؤساء دول وحكومات ونائب أول واحد لرئيس وزراء. وشاركت في مؤتمر القمة أيضاً ٤٠ شركة رائدة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومصارف إنمائية، ومنظمات دولية وغير ذلك من الجهات صاحبة المصلحة. وانتهى مؤتمر القمة باعتماد إعلان وصل رابطة الدول المستقلة<sup>(٢٤)</sup>.

٦٧ - ونظم الاتحاد الدولي للاتصالات خمسة منتديات إنمائية إقليمية في عام ٢٠٠٩، واحد لكل منطقة، وأعد مواد تدريبية بالتعاون الوثيق مع شركاء آخرين لسد فجوة التوحيد القياسي وتعزيز تنفيذ شبكات الجيل التالي والشبكات العريضة النطاق في البلدان النامية.

٦٨ - ووضع الاتحاد الدولي للاتصالات، في إطار مبادراته الإقليمية، عدداً من المشاريع الإقليمية الواسعة النطاق التي تركز على ٢٥ مبادرة إقليمية لتيسير تطوير الهياكل الأساسية

(٢٣) انظر [www.apkn.org](http://www.apkn.org).

(٢٤) [http://www.itu.int/ITU-D/connect/cis/documents/Final\\_Declaration\\_APPROVED-RCC\\_24nov.pdf](http://www.itu.int/ITU-D/connect/cis/documents/Final_Declaration_APPROVED-RCC_24nov.pdf)

للمعلومات والاتصالات في أفريقيا، والبلدان العربية، وآسيا والمحيط الهادئ، والأمريكتين، ورابطة الدول المستقلة.

٦٩- وفي مجال الاتصالات الراديوية، ركز الاتحاد الدولي للاتصالات على مجالات محددة تشمل النفاذ اللاسلكي إلى الإنترنت (النطاق العريض الأرضي والساتلي)، والاتصالات الراديوية في حالات الطوارئ (لدعم التنبؤ بالكوارث وكشفها وتخفيف آثارها والإغاثة)، ونظم الاستشعار عن بعد (لإتاحة معلومات عن الرقابة البيئية وتغير المناخ)، والبث الرقمي (للمساعدة على سد الفجوة الرقمية).

٧٠- وظل الاتحاد الدولي للاتصالات في طليعة الجهات التي توفر معايير عالمية للاتصالات السلكية واللاسلكية. وكانت أهم أنشطة التوحيد القياسي التي قام بها الاتحاد تتعلق بشبكات الجيل التالي، والأمن، والخدمات المتعددة الوسائط على شبكات الجيل التالي، والتقارب بين الهاتف المحمول والهاتف الثابت، والمتطلبات على مستوى الخدمات، والإطار الهيكلي لتقديم خدمات جديدة قائمة على تلفزيون بروتوكول الإنترنت. وتتواصل أيضاً على المستويين الدولي والإقليمي دراسة مبادئ تحديد الرسوم والمحاسبة الخاصة بالموصلية الدولية بالإنترنت وشبكات الجيل التالي (شاملة ما يتصل بذلك من قضايا اقتصادية وسياساتية في مجال الاتصالات).

٧١- وكانت مجموعة البنك الدولي ممولاً هاماً متعدد الأطراف في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية. وبين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩، نجحت المجموعة في إتاحة النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الريفية في أكثر من ٣٠٠٠ بلدة نائية في أوغندا ونيبال ونيجيريا ونيكاراغوا. وشملت الشراكات بين القطاعين العام والخاص المشروع الجاري للشبكة المغمورة لشرق أفريقيا المدعوم من مؤسسة التمويل الدولية، والبرنامج الإقليمي للهياكل الأساسية للاتصالات في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي المدعوم من البنك الدولي. ويزم مع تنفيذ مشاريع مماثلة في وسط وغرب أفريقيا، وغرب أفريقيا، ومنطقة البحر الكاريبي، والمحيط الهادئ.

### الوصول إلى المعلومات والمعارف (جيم ٣)

٧٢- ازداد تركيز اليونسكو على تعزيز هياكل المعلومات لدعم الوصول المحسن إلى المعارف المتنوعة والمتعددة اللغات بفضل عناصر مثل المكتبة الرقمية العالمية التي أطلقت حديثاً (نيسان/أبريل ٢٠٠٩) وبرنامج ذاكرة العالم التابع لها الذي يتيح الوصول العالمي إلى مصادر المعلومات الأصلية، وبفضل مشاريع لاستحداث أدوات وتكنولوجيات ووسائل تدريب ميسورة الكلفة كحل للحفظ الرقمي.

٧٣- وتيسيراً للحصول على المعلومات والمعارف، أنشأ الاتحاد الدولي للاتصالات نشاط التنسيق المشترك بشأن إمكانية النفاذ والعوامل البشرية (JCA-AHF). وبالإضافة إلى ذلك،

نظم الاتحاد أثناء منتدى تليكوم العالمي لعام ٢٠٠٩ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩)، حلقة نقاش بشأن إمكانية النفاذ شملت تقديم التدريب لواضعي السياسات والأنشطة الأفارقة على مجموعة أدوات تتعلق بإمكانية النفاذ الإلكتروني طورها الاتحاد الدولي للاتصالات بالاشتراك مع المبادرة العالمية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الشاملة (G3ict) لتيسير تدريب واضعي السياسات والأنظمة في دمج قضايا إمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات امتثالاً لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٧٤- وبالإضافة إلى ذلك، عزز الاتحاد الدولي للاتصالات تعاونه وحواره مع الجامعات والأوساط الأكاديمية بتنظيم مجموعة ثانية من الأنشطة المتنوعة بعنوان "ابتكارات من أجل الإشتغال الرقمي" في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في الأرجنتين.

#### بناء القدرات (جيم ٤)

٧٥- ركزت المناقشة التي دارت أثناء اجتماع التيسير الرابع لمسار العمل جيم ٤ المتعلق ببناء القدرات، والذي نظمه الاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو أثناء منتدى مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات لعام ٢٠٠٩، على الاتجاهات والتحديات الناشئة الجديدة في مجال بناء القدرات، وشدد على "موارد التعليم المفتوحة" وأدوات Web 2.0 وأدوات التواصل الاجتماعي التي من شأنها أن تسمح بتحسين التفاعلية وبيئات التعلم التعاونية الدولية.

٧٦- ونفذ الاتحاد الدولي للاتصالات، من خلال برنامجه لبناء القدرات البشرية، برامج تدريبية وحلقات عمل إقليمية ودولية واستحدث مجموعات من أدوات التعلم الإلكتروني وأنشأ شبكات خبراء. وفي عام ٢٠٠٩، نظم الاتحاد مجموعة من المنتديات الإقليمية لتنمية الطاقات البشرية بهدف تعزيز التفوق في تنمية القدرات البشرية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقطاع الاتصالات اللاسلكية.

٧٧- وأثناء منتدى مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات لعام ٢٠٠٩، أطلق الاتحاد الدولي للاتصالات أكاديمية الاتحاد، التي تهدف إلى تجميع جهود الاتحاد المتنوعة في مجالات التعليم والتدريب والإعلام تمهيداً لوضع نهج منسق ومبسط لبناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتعمل منصة الأكاديمية<sup>(٢٥)</sup> كمنفذ وحيد لجميع المسائل المتعلقة ببناء القدرات مثل فرص التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سواء أكان هذا التدريب يقدم وجهاً لوجه أو من خلال مدرب أو بالتعلم عن بعد بوتيرة يقررها المتعلم. فعلى سبيل المثال، نظمت في عام ٢٠٠٩، ١٧ دورة تدريبية في إطار شبكة مراكز التفوق في آسيا والمحيط الهادئ، و ١٤ دورة تدريبية في إطار شبكة مراكز التفوق في رابطة الدول المستقلة. وفي الأمريكتين، نظم مركز التفوق لمنطقة الأمريكتين ٣٥ نشاطاً تدريبياً على الإنترنت ووجهاً لوجه ضمت أكثر من ٦٥٠ مشاركاً.

(٢٥) <http://academy.itu.int/>



## تعزيز الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (جيم ٥)

٧٨- واصل الاتحاد الدولي للاتصالات، بوصفه ميسر مسار العمل جيم ٥، الاضطلاع بعدة أنشطة في إطار "جدول الأعمال العالمي للأمن السيبراني" الذي وضعه. وقد أُطلق جدول الأعمال في عام ٢٠٠٧ للتصدي لمشكلة الأمن السيبراني الدولي المتزايدة الحدة. ويقدم المشورة بشأن جدول الأعمال هذا فريق خبراء رفيع المستوى<sup>(٢٦)</sup> مؤلف من أخصائيين بارزين في الأمن السيبراني يتمتعون بخبرة في مختلف مجالات اتخاذ القرارات والحكم والعمل في الوسط الأكاديمي أو في القطاع الخاص.

٧٩- ولتيسير المناقشات المتعلقة بالعمل المضطلع به في مجال الأمن السيبراني بموجب مسار العمل جيم ٥، عقد اجتماع التيسير الرابع لمسار العمل جيم ٥ وحلقة نقاش رفيعة المستوى معنية بالأمن السيبراني خلال منتدى مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في أيار/مايو ٢٠٠٩<sup>(٢٧)</sup>.

٨٠- وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، نشر الاتحاد الدولي للاتصالات دليلاً بعنوان "فهم جرائم الإنترنت: دليل للبلدان النامية"، بغية مساعدة البلدان النامية على وضع أساس قانوني سليم للتصدي لأخطار الفضاء السيبراني، وعلاوة على ذلك يهدف "المعين على وضع تشريع لمكافحة جرائم الإنترنت"، الذي وضعه فريق من الخبراء المتعددي الاختصاصات تحت إشراف الاتحاد الدولي للاتصالات، إلى المساعدة على تحقيق الانسجام بين قوانين مكافحة جرائم الإنترنت.

٨١- وفي نهاية شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ نظم الأونكتاد، بصورة مشتركة مع الوكالة الوطنية التونسية للأمن الحاسوبي، الدورة التدريبية الثانية بشأن الأمن السيبراني عن طريق شبكة مراكز التفوق التي ترعاها حكومة إيطاليا. والوكالة الوطنية التونسية للأمن الحاسوبي هي الفريق الوحيد المعتمد في أفريقيا للتصدي للطوارئ الحاسوبية<sup>(٢٨)</sup>، وهي مكلفة بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية التونسية المتعلقة بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٨٢- وتلبية لطلب من حكومات بوركينا فاسو وغانا وكينيا وموزامبيق، ساعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا هذه البلدان الأربعة في وضع إطارها الوطني للأمن السيبراني من خلال استعراض النظم والتشريعات والأنظمة القائمة في مجال السياسات، وقدرة الهياكل الأساسية الراهنة والمتطلبات المقبلة، فضلاً عن الروابط الممكنة مع الاتفاقات الدولية والاستراتيجيات الأمنية القائمة. ووضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً، مبادئ توجيهية إقليمية أفريقية بشأن الأمن السيبراني، ومبادئ توجيهية بشأن التوقيع الإلكتروني وسلطات إصدار الشهادات في أفريقيا، وذلك لمساعدة البلدان الأفريقية على تهيئة بيئة مواتية تمكن من تنمية

(٢٦) <http://www.itu.int/osg/csd/cybersecurity/gca/hleg/index.html>

(٢٧) <http://www.itu.int/osg/csd/cybersecurity/gca/>

(٢٨) <http://www.unctad.org/Templates/Page.asp?intItemID=4906&lang=1>

الاقتصاد المعرفي بالنظر إلى تغلغل تأثير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في كل مجال تقريباً من مجالات النشاط في القارة.

٨٣- وواصل الاتحاد الدولي للاتصالات، من خلال الشراكة التي يقيمها مع "إمباكت" (IMPACT)، وهي مبادرة دولية بين القطاعين العام والخاص تهدف إلى تيسير إقامة المزيد من التعاون الدولي، مساعدة الدول الأعضاء على تعيين احتياجاتها الخاصة في مجال الأمن السيبراني، ومساعدة المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة على تنفيذ الأنشطة المتصلة بذلك. وفي نهاية عام ٢٠٠٩، بلغ عدد الدول الأعضاء التي تلقت خدمات قدمها الاتحاد الدولي للاتصالات في إطار الشراكة مع "إمباكت"، ٤٠ دولة.

٨٤- وواصل مجلس أوروبا جهوده العالمية لمكافحة جرائم الإنترنت تمثيلاً مع اتفاقية بودابست بشأن جرائم الإنترنت. ويُستخدم اتفاقية بودابست الآن، كمرشد، أكثر من ١٠٠ بلد في العالم.

#### البيئة التمكينية (جيم ٦)<sup>(٢٩)</sup>

٨٥- اتفق، في اجتماع التيسير الرابع لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، الذي نظمه الاتحاد الدولي للاتصالات في أيار/مايو ٢٠٠٩، على أن إنشاء منبر يمكن من تقاسم أفضل الممارسات بين جميع أصحاب المصلحة يمكن أن يكون عاملاً أساسياً في نجاح تنفيذ مسار العمل الخاص بالبيئة التمكينية<sup>(٣٠)</sup>.

٨٦- وعلاوة على ذلك، واصل الاتحاد الدولي للاتصالات في عام ٢٠٠٩ مساعدة الدول الأعضاء فيه والأعضاء في القطاع على وضع إطار سياسي وتنظيمي يساعد على المنافسة في مجال الاتصالات. وبغية إيجاد بيئة تمكينية، اضطلع الاتحاد بأنشطة في مجال تقاسم المعلومات، وإنشاء رسوم من أجل التنظيم الفعال، وتقديم المساعدة الوطنية والإقليمية، ووضع مواد التدريب وإيجاد الفرص.

٨٧- وُبُحِثت، في المنتدى العالمي لسياسات الاتصالات لعام ٢٠٠٩، الذي عقد في لشبونة بالبرتغال، الآثار المترتبة على التقارب، مثل قضايا السياسات العامة المتصلة بالإنترنت، والقضايا التنظيمية الناشئة في سياسات الاتصالات. واعتمد المنتدى ستة مواقف بشأن: مسائل السياسات العامة المتصلة بالإنترنت، والآثار المترتبة على مجيء شبكات الجيل التالي

(٢٩) في أيار/مايو ١٩٨٨، أسند برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدور التيسيري الريادي بشأن مسار العمل جيم ٦ لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات إلى الاتحاد الدولي للاتصالات. ومنذ ذلك الوقت والاتحاد الدولي للاتصالات يضطلع بدور الميسر الوحيد بشأن مسار العمل هذا، معتمداً على العمل المنتظم الذي يقوم به في إطار البرنامج ١ للاتحاد الدولي للاتصالات - قطاع تنمية الاتصالات: الإصلاح التنظيمي، بالتعاون الوثيق مع البرنامج ٣ للاتحاد الدولي للاتصالات - قطاع تنمية الاتصالات: الاستراتيجيات الإلكترونية وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(٣٠) <http://www.itu.int/ITU-D/treg/wsis/c6/>

والنفاذ الواسع إلى النطاق العريض؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيئة، والاستراتيجيات التعاونية لتوفير الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛ وبناء القدرات دعماً لاعتماد النسخة السادسة لبروتوكول الإنترنت؛ وأنظمة الاتصالات السلكية واللاسلكية الدولية.

٨٨- وأطلق الاتحاد الدولي للاتصالات أيضاً، خلال منتدى تيليكوم العالمي للشباب لعام ٢٠٠٩ الذي عقده، مبادرة "توصيل مدرسة، توصيل مجتمع" <sup>(٣١)</sup> التي أيدتها الأمين العام للأمم المتحدة، وذلك لمساعدة أعضائه على تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات المتمثلة في وصل جميع المدارس بالشبكة العالمية بحلول عام ٢٠١٥.

٨٩- وتعمل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، التابعة للبنك الدولي، على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بتوفير تأمين ضد المخاطر السياسية للمستثمرين والمقرضين، وبمساعدة الاقتصادات الناشئة على جذب الاستثمار الخاص. وأصدرت الوكالة، خلال السنوات العشر الماضية، ٣٨ عقد ضمان بشأن ٢١ مشروعاً من مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، منها ١٢ مشروعاً في أفريقيا، وهي مشاريع تركز بصورة رئيسية على "الموصلية".

### تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (جيم ٧)

#### الحكومة الإلكترونية

٩٠- في عام ٢٠٠٩، نشرت إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية المجلد الثالث من قاعدة المعارف الخاصة بالممارسات الابتكارية للحكومة الإلكترونية <sup>(٣٢)</sup> والمجلد الثاني من قاعدة المعارف الخاصة بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الخدمة العمومية <sup>(٣٣)</sup>. وواصلت الإدارة أيضاً تعزيز مركز التدريب عبر الإنترنت التابع لشبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة <sup>(٣٤)</sup>، وذلك بتنظيم دورات بشأن الحكومة الإلكترونية بلغات مختلفة منها الإنكليزية والأوكرانية والروسية والعربية والفرنسية. فقد نظمت، خلال عام ٢٠٠٩، دورات لـ ٢١٨١ مشاركاً من جميع أنحاء العالم. وقدمت الإدارة أيضاً دعماً فنياً ومساعدة تقنية لتنفيذ مشاريع للحكومة الإلكترونية في توغو وجيبوتي وغانا.

٩١- وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، أطلقت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في إطار شراكة مع مركز استخدام التكنولوجيا في الحكومة، وجامعة ولاية نيويورك بألباني،

(٣١) [http://www.itu.int/ITU-D/sis/Connect\\_a\\_school/index.html](http://www.itu.int/ITU-D/sis/Connect_a_school/index.html)

(٣٢) انظر <http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan037362.pdf>

(٣٣) انظر <http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan037478.pdf>

(٣٤) انظر <http://www.unpan.org/onlinelearning>

وشركة مايكروسوفت، أداة METER2<sup>(٣٥)</sup>. وهي أداة تفاعلية جاهزة للاستعمال على الشبكة العالمية تهدف إلى مساعدة الحكومات على رصد وتحديد المجالات التي تتطلب المزيد من التطوير داخل البيئة الوطنية للحكومة الإلكترونية.

٩٢- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، اشتركت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مع برنامج المعلومات لأغراض التنمية التابع للبنك الدولي في تنظيم حلقة عمل بشأن "تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية: تحسين اتساق السياسات". وبحث حلقة العمل الدروس المستخلصة بشأن التنمية والقضايا التي ما زالت قائمة فيما يتعلق باتساق السياسات في المجالات التالية: (أ) النفاذ، كشرط مسبق لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (ب) النفاذ العريض النطاق إلى الإنترنت ودور الحكومات؛ (ج) التطورات في مجال المدفوعات بواسطة الهاتف المحمول؛ (د) قضايا أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما الجريمة المنظمة والحاجة إلى التركيز على الوقاية؛ (هـ) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيئة؛ (و) الأولوية النسبية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم.

٩٣- وساهم الاتحاد الدولي للاتصالات أيضاً في مسار العمل الخاص بتطبيق الحكومة الإلكترونية وذلك بنشر دراسة عنونها "الحكومة الإلكترونية لصالح البلدان النامية"<sup>(٣٦)</sup>، واشترك أيضاً مع إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في تنظيم حلقة عمل مواضيعية خلال منتدى مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات لعام ٢٠٠٩ بعنوان "الحكومة الإلكترونية والشركات بين القطاعين العام والخاص من أجل تحسين تقديم الخدمات العامة وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية"، ملاحظاً أن المبادرات المتعلقة بالحكومة الإلكترونية في البلدان النامية تواجه معوقات تتمثل في الافتقار إلى الموارد المالية وضعف مستوى المهارات والقدرات داخل الحكومات، وعدم وجود هياكل حوافز تشجع على الأداء المحزى. ويعكف الاتحاد الدولي للاتصالات الآن، بعد أن استخلص الدروس من الدراسة الأنفة الذكر، على وضع مجموعات أدوات لمساعدة البلدان النامية في تنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة بالحكومة الإلكترونية.

#### الأعمال التجارية الإلكترونية

٩٤- اضطلعت كيانات مختصة، مثل الأونكتاد، واللجان الإقليمية للأمم المتحدة، ومركز التجارة الدولية، والاتحاد البريدي العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في عام ٢٠٠٩، بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات فيما يخص مسار العمل جيم ٧ المتعلق بالأعمال التجارية الإلكترونية على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي.

(٣٥) انظر <http://www.unpan.org/meter>

(٣٦) [http://www.itu.int/ITU-D/cyb/app/docs/e-gov\\_for\\_dev\\_countries-report.pdf](http://www.itu.int/ITU-D/cyb/app/docs/e-gov_for_dev_countries-report.pdf)

٩٥ - فقد نظم الاتحاد الدولي للاتصالات والأونكتاد واتحاد البريد العالمي، خلال منتدى مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات لعام ٢٠٠٩، جلسة بشأن مسار العمل المتعلق بالأعمال التجارية الإلكترونية، جرت فيها مناقشة تفاعلية، بين الخبراء بشأن الأعمال التجارية الإلكترونية والتخفيف من الفقر. وحضر الجلسة عدد كبير من المعنيين وكانت المناقشة تفاعلية حقاً وتمحضت عن أفكار بشأن كيفية المضي في تدارس الموضوع.

٩٦ - وركز الأونكتاد جهوده على تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأعمال التجارية الإلكترونية لأغراض التنمية من خلال إجراء بحوث بشأن اتجاهات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما يترتب على التغيرات السريعة لهذه التكنولوجيات من آثار. وعُرضت النتائج التي توصل إليها في تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠٠٩. وواصل الأونكتاد مساعدة حكومات البلدان النامية في مجالات رصد اقتصاد المعلومات، وإعداد السياسات الوطنية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومراجعتها، وهيئة الأطر القانونية التي تدعم تنمية التجارة الإلكترونية، وأنشطة بناء القدرات المتصلة بإحصاءات اقتصاد المعلومات. ونُشرت في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ دراسة بشأن الاحتمالات المرتقبة لتنسيق قوانين الفضاء السيبراني في أمريكا اللاتينية. وتوفر هذه الدراسة أساساً لوضع خطط ترمي إلى هيئة إطار قانوني منسق لدعم تنمية التجارة القائمة على الإنترنت في بلدان رابطة تكامل أمريكا اللاتينية.

٩٧ - وفي عام ٢٠٠٩، واصل الاتحاد البريدي العالمي أعماله المتعلقة بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بتنظيم مؤتمر بشأن التجارة الإلكترونية عقد في هونغ كونغ. وجمع المؤتمر ممثلين عن القطاع الخاص والحكومات والهيئات التنظيمية والجهات القائمة على تقديم الخدمات البريدية، بحثوا أهمية التجارة الإلكترونية عبر الحدود في العالمين النامي والمتقدم.

٩٨ - وعلاوة على ذلك، أصبحت الشبكة البريدية للاتحاد البريدي العالمي تربط الآن أكثر من ١٥٠ بلداً للتبادل الإلكتروني للبيانات بشأن حركة البريد، وهو أمر يسهم بصورة غير مباشرة في تنمية التجارة الإلكترونية في هذه البلدان باستخدام المعايير الدولية وتكنولوجيات الاتصال الخاصة بالاتحاد البريدي العالمي. وفيما يتعلق بالإدماج الإلكتروني، واصل الاتحاد البريدي العالمي تطوير شبكته الخاصة بالنظام المالي الدولي التي تتيح توفير خدمات إلكترونية دولية آمنة في مجال الحوالات، وذلك بإضافة بلدين آخرين هما ليتوانيا وفيت نام.

٩٩ - وقد استُهل في عام ٢٠٠٩ المشروع المشترك الذي ضم الاتحاد الدولي للاتصالات والاتحاد البريدي العالمي وجنوب أفريقيا في بلدان نامية مختارة وشاركت فيه تترانيا وموزامبيق وملاوي وزامبيا ورواندا. وتعترم هيئة البريد في تترانيا، في إطار هذا المشروع، إطلاق برنامج لإصدار امتيازات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لتمكينها من النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات البريدية. وفي موزامبيق، تلتزم الحكومة بإنشاء مراكز لتوفير خدمات الإنترنت في مكاتب البريد في المناطق الريفية وتشغيلها وصونها، بمساعدة البنك الدولي. وستمكن مراكز البريد هذه مؤسسات التعليم والمكاتب

الحكومية والمستشفيات ومؤسسات الأعمال التجارية ومراكز الاتصالات الرقمية المسيرة من المفاولين من النفاذ إلى الإنترنت.

١٠٠ - والاتحاد البريدي العالمي ملتزم، فيما يتعلق بالمستقبل، بتحسين قدرات القطاع البريدي في المجتمعات الناقصة الخدمات والنائية التي ترغب في النفاذ إلى أسواق التجارة الإلكترونية وبوابات التجارة الإلكترونية الداخلية والدولية. وعلاوة على ذلك، يضطلع الاتحاد البريدي العالمي بدراسة تشمل ٦٥٠ ٠٠٠ مكتب في الشبكة البريدية العالمية بغية استعراض الممارسات الفضلى في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز التجارة الإلكترونية الداخلية والدولية في مجال المعاملات فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب.

#### الصحة الإلكترونية

١٠١ - تقوم منظمة الصحة العالمية، عن طريق مرصدها العالمي، برصد التقدم الذي تحرزه البلدان بشأن تنفيذ قرار جمعية الصحة العالمية ٢٨/٥٨<sup>(٣٧)</sup> وتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، ويدعو قرار جمعية الصحة العالمية ومؤتمر القمة، كلاهما، إلى وضع استراتيجيات طويلة الأجل لتوفير خدمات الصحة الإلكترونية. وفي عام ٢٠٠٩ ومنذ إجراء الاستقصاء العالمي الأول بشأن الصحة الإلكترونية، أُحرز تقدم مستمر في وضع سياسات وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لدعم الصحة الإلكترونية. وكان التقدم ملحوظاً فيما يتعلق ببناء القدرات ومعدلات اعتماد تطبيقات الصحة الإلكترونية والخدمات المعرفية الخاصة بالمهنيين والطلاب في مجال الصحة. وستنشر منظمة الصحة العالمية في عام ٢٠١٠ تقريراً قطعياً مفصلاً عن تنفيذ مسار العمل المتعلق بالصحة الإلكترونية الذي حدده مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات والذي يشمل مواضيع مثل السياسات، والشراكات، والهياكل الأساسية، والتمويل، وبناء القدرات، والقضايا القانونية، واعتماد التطبيقات الراسخة والتطبيقات الناشئة، مثل الصحة المتنقلة<sup>(٣٨)</sup>.

١٠٢ - ومنظمة الصحة العالمية ملتزمة بتحسين إمكانية الوصول إلى المعلومات الصحية في إطار شراكة مع القطاع الخاص. فمبادرة إتاحة الوصول إلى البحوث الصحية عبر شبكة الإنترنت (HINARI) توفر للمؤسسات غير الربحية المحلية في البلدان النامية<sup>(٣٩)</sup> إمكانية الوصول مجاناً أو بكلفة منخفضة عبر الإنترنت إلى مجالات العلوم الطبية، وذلك بالتعاون مع أكثر من ١٥٠ ٠٠٠ ناشر. وعلاوة على ذلك، تجمع مكتبة الصحة العالمية معاً مبادرات وطنية وإقليمية مثل مكتبة الصحة الإلكترونية لأمريكا اللاتينية والكاريبي. وهذه الشبكة تربط

(٣٧) [http://apps.who.int/gb/ebwha/pdf\\_files/WHA58/WHA58-28-en.pdf](http://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA58/WHA58-28-en.pdf)

(٣٨) [www.who.int/GOe/en](http://www.who.int/GOe/en)

(٣٩) [www.who.int/hinari/en](http://www.who.int/hinari/en)

تدفقات المعلومات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية المتعلقة بالصحة عن طريق شبكة من المكتبات الإلكترونية<sup>(٤٠)</sup>.

١٠٣ - وبرز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نُظم التحرك الاستجابي في أوقات الطوارئ مع ظهور فيروس وباء انفلونزا الخنازير العالمي H1N1 في عام ٢٠٠٩. فقد استخدمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للإبلاغ عن حالات الانفلونزا المؤكدة وقت حدوثها، ولتقاسم المعلومات بشكل سريع ومأمون على المستوى العالمي، واستخدام التكنولوجيات القائمة على الإنترنت والتكنولوجيات المتنقلة إلى جانب وسائط الإعلام التقليدية لتبادل المعلومات العامة. ويّين هذا الوباء أهمية وصل مؤسسات البحوث والأوساط الأكاديمية والمختبرات والمؤسسات الطبية والعاملين الصحيين والمجتمعات والمواطنين في جميع البلدان للتصدي للمشكلات الصحية.

١٠٤ - وأحرز تقدم في مجال التوحيد القياسي لنظم المعلومات الصحية، وأبرز الأمثلة على ذلك النسخة الإلكترونية من التصنيف الدولي للأمراض، وإنشاء عملية مراجعة للإصدار الحادي عشر من التصنيف الدولي للأمراض على الشبكة العالمية، واتفاق بشأن المصطلحات ((CNOMED-CT (IHTSDO)، والشروع في وضع تصنيف بشأن سلامة المرضى والطب التقليدي.

١٠٥ - وتتم منظمة الصحة العالمية بالتشغيل التبادلي للمعايير، الذي ما زال يمثل تحدياً جدياً لقطاع الصحة، بالنظر إلى وجود معايير وإصدارات وطرق تنفيذ متضاربة. ومن شأن اعتماد معايير تشغيل تبادلي على نطاق واسع أن يجلب فوائد وقيمة حقيقية لتبادل المعلومات عبر الحدود التنظيمية. وما زال التحدي المتمثل في إقامة نظم معلومات صحية واسعة الانتشار تشمل تصميم استعمالات معقدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارتها والقدرة على تدبرها قائماً.

١٠٦ - ويقوم الاتحاد الدولي للاتصالات، إضافة إلى تقديم المساعدة المباشرة إلى الدول الأعضاء، بإعداد دراسات استقصائية ومجموعات أدوات خاصة بالتنفيذ، بما في ذلك دراسة عن "تطبيق الصحة الإلكترونية في البلدان النامية - إرشادات ومبادئ".

#### التعلم الإلكتروني

١٠٧ - تعتقد اليونسكو أن التعلم الإلكتروني يشكل حجر الزاوية في بناء مجتمعات معرفة شاملة للجميع. وتحقيقاً لهذه الغاية، عززت اليونسكو، في عام ٢٠٠٩، شراكاتها في مجالات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في سياسات التعليم، وتطوير المحتوى والمناهج، وفي استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في التعليم العالي وتعليم المدرسين ومحو الأمية وفي التدريب التقني والمهني.

١٠٨ - وعلاوة على ذلك، أطلقت اليونسكو سلسلة من المبادرات الجديدة، بينما وسعت نطاق مبادرات أخرى إذ قامت بوضع واستخدام "نظام المعلومات المفتوح الخاص بإدارة التعليم (OpenEMIS)، و"الموارد التعليمية الحرة المفتوحة المصدر" لتعليم المدرسين في الحالات التي تعقب النزاعات والكوارث، و"التعلم المفتوح والتعلم عن بعد"، لتدريب ٣٧٠٠ مدرس في أفريقيا. وفي آسيا، أطلق برنامج تدريب النظراء لتحسين القدرة المؤسسية لمؤسسات تعليم المدرسين بغية استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في التدريس والتعلم.

١٠٩ - وخصصت اليونسكو، خلال منتدى مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في جنيف، في أيار/مايو ٢٠٠٩، جلسة للتعلم بواسطة الهاتف المحمول، آخذة في الحسبان أن هناك أكثر من ٤ مليارات مشترك في الهاتف المحمول في العالم. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، عقدت اليونسكو أيضاً اجتماع خبراء بشأن استخدام الهاتف المحمول لأغراض التنمية والتعلم الإلكتروني، وتمخض هذا الاجتماع عن جلسة لتبادل الآراء بشأن العمل الذي يمكن أن يقوم به جميع أصحاب المصلحة في المستقبل.

#### العمالة الإلكترونية

١١٠ - في أيار/مايو ٢٠٠٨، أطلقت اليونيدو وشركة هيولت - باكارد برنامج تدريب الخريجين الجامعيين على إنشاء المشاريع باستخدام تكنولوجيا المعلومات (GET-IT) في أفريقيا والشرق الأوسط. والهدف من البرنامج هو تعليم الشباب العاطلين عن العمل أو الذين يعانون من البطالة الجزئية والذين يتراوح عمرهم بين ١٦ و ٢٥ سنة المبادئ الأساسية لإنشاء المشاريع من خلال توفير تدريب عملي على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا الحاسوب. وهذا التدريب يساعدهم على إنشاء أعمالهم التجارية الخاصة بهم أو على زيادة فرص إيجاد عمل لهم. وأنشأ البرنامج، منذ إنطلاقه، ٣٣ مركزاً لتدريب الخريجين في ١٠ بلدان، ومنح شهادات لـ ١٤٣ مدرباً، ودرّب أكثر من ١٥٠٠٠ طالب في أفريقيا والشرق الأوسط، وواصل توسعه في عام ٢٠٠٩.

١١١ - وفي عام ٢٠٠٧، أطلقت اليونيدو، بصورة مشتركة مع شركة مايكروسوفت وحكومة أوغندا، مبادرة برامجيات محلية لتوفير فرص للخريجي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لاستخدامهم في اقتصادات المعلومات، فضلاً عن إيجاد حلول برمجية ابتكارية باللغات المحلية كمكيفة حسب احتياجات البلد. وتحقيقاً لهذه الغاية، وبغية البناء على الإنجازات السابقة، من المزمع أن يفتتح في عام ٢٠١٠ أول مركز لتطوير البراميات المحلية في شرق أفريقيا ليكون بمثابة مركز تفوق وحاضناً يضم الأوساط الأكاديمية والرابطات الصناعية ومؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات العامة ذات الصلة.

١١٢ - وتسهم مبادرة تنمية المهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي أطلقها البنك الدولي حديثاً، في تنمية المهارات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في



البلدان النامية. ويعزز البرنامج تنمية المهارات ضمن نظام التعليم الرسمي وخارجه بمساعدة يتم توفيرها عن طريق التدريب والتوظيف. ويُتوقع أن يوسع نطاق البرنامج النموذجي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ المنفذ في نيجيريا ليشمل بلداناً أخرى.

#### البيئة الإلكترونية

١١٣- تهتم أمانة اتفاقية بازل، منذ عام ١٩٩٢، بمراقبة نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها. وتلاحظ الأمانة أن النفايات الإلكترونية تنمو بسرعة وبمعدل يتعذر السيطرة عليه عالمياً. فعلى سبيل المثال، يُتوقع، في البلدان التي لا يغلب فيها استخدام الأساليب الإلكترونية، أن تزداد النفايات المتخلقة عن الحواسيب بمقدار ٤ أو حتى ٨ أمثال بحلول عام ٢٠٢٠. وتشعر أمانة اتفاقية بازل وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونيدو بالقلق إزاء هذه المسألة ولذا، فإنها تقوم بتنفيذ مشاريع تشتمل على تقديم مساعدة تقنية بغية العمل على إيجاد إدارة للنفايات سليمة بيئياً في البلدان النامية.

١١٤- وتلاحظ أمانة اتفاقية بازل أن تكنولوجيا التخلص من النفايات الإلكترونية بطريقة سليمة بيئياً موجودة ولكنها غير مرتبطة بدورة حياة المنتج وغير قابلة للاستمرار من الناحية التجارية. ويلزم بذل جهود متضافرة من جانب المنتجين والمستهلكين وشركات إعادة تدوير المنتجات والتخلص منها، إضافة إلى إنشاء نظام تمويل مستدام. وازدادت المشكلة حدة في السنوات الخمس الماضية نظراً إلى أن مدة حياة المعدات الحاسوبية تناقصت من ٤-٦ سنوات إلى ٢-٤ سنوات في عام ٢٠٠٥. ويفتقر معظم البلدان النامية إلى خطط تشريعية وخطط إنفاذ لإعادة تدوير النفايات الإلكترونية والتخلص منها، ويكاد تفكيك المعدات الحاسوبية وإعادة تدوير المواد الخام يقتصران على القطاع غير الرسمي، الأمر الذي يؤدي إلى معالجة النفايات الإلكترونية بطريقة غير سليمة وإلى إحداث تلوث شديد (حرق اللدائن وأسلاك النحاس في الهواء الطلق ورشح الحمض القوي لاستعادة المعادن الثمينة) غير أنه يتم، بتفكيك غلافات الحواسيب وأطرها وأسلاكها وكبلاتها الحصول على معادن قيمة. وبالنظر إلى ازدياد أسعار هذه المعادن، أصبحت إعادة تدويرها مغرية من الناحية الاقتصادية للقطاع غير الرسمي.

١١٥- وتوصي أمانة اتفاقية بازل بسد الفجوة الرقمية باستخدام تحليل يستند إلى دورة الحياة وإلى القوانين ذات الصلة لتفادي المشكلات الصحية ومشكلات التلوث على النطاق المحلي وعبر الحدود. فمن شأن تطبيق نهج دورة الحياة أن يتيح لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات توفير فائدة مستدامة لتنمية البلدان من خلال توليد دخل في كل مرحلة من مراحل الدورة.

١١٦- وواصلت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في عام ٢٠٠٩، إنشاء نُظم رصد، مستعينة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والتنبؤ بآثار الكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن الإنسان ورصدها. واستمر خلال ذلك العام تحسين نظام المعلومات الخاص بالمنظمة، الذي يتيح جمع وتقاسم المعلومات المتعلقة بأحوال الطقس والمياه والمناخ لصالح جميع البرامج الدولية

للمنظمة والبرامج المتصلة بها، بما في ذلك تحويل وصلات الاتصال عبر آسيا والمحيط الهادي من الترحيل الإطاري إلى التحويل الطبقي المتعدد البروتوكولات (MPLS).

١١٧- وقامت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة النهوض بمعايير المعلومات المنظّمة، بعقد حلقة عمل ناجحة ثانية للمسؤولين عن التنفيذ في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وذلك كمتابعة لحلقة عمل عام ٢٠٠٨ لتيسير استخدام بروتوكول التنبيه المشترك للإنذار المبكر وتطبيقات الطوارئ. وقام أيضاً أعضاء في المنظمة العالمية للأرصاد الجوية هم المملكة المتحدة وفرنسا والاتحاد الأوروبي للتنبؤات الجوية المتوسطة بتنظيم حلقة عمل ثانية ناجحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ بشأن الاستعانة بنظم المعلومات الجغرافية التي تستخدم المعايير الدولية، مثل خدمات رسم الخرائط على الشبكة العالمية وخدمات مواصفات المواقع الشبكية التي يقدمها اتحاد شركات المعلومات الجغرافية المكانية المفتوحة/المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، من أجل التمكين من تبادل البيانات من نظام إلى نظام آخر دعماً لنظم اتخاذ القرارات ونظم الإنذار.

١١٨- وقامت منظمة الأرصاد العالمية، دعماً للأنشطة الإنمائية لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، باستخدام قواعد بيانات تفاعلية على شبكة الإنترنت للحد من كلفة جمع وتقديم المعلومات. واعتمد هذا النهج أيضاً في المبادرة المتعلقة بالخدمات العامة في مجال الطقس لإنشاء قاعدة بيانات مرجعية لسلطات الإنذار.

١١٩- وقرر رؤساء الدول والحكومات والوزراء وكبار المسؤولين الحكوميين للبلدان الـ ١٦٠ المشاركة في الجزء الرفيع المستوى للمؤتمر العالمي الثالث المعني بالمناخ الذي عقد في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ إنشاء إطار عالمي لخدمات المناخ بغية تعزيز إمكانية توفير واستخدام التنبؤات والمنتجات والمعلومات المناخية على النطاق العالمي. وجاء هذا الاتفاق تنويحاً للمؤتمر الذي عقدته المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وشركاؤها على نطاق منظومة الأمم المتحدة والذي جمع أكثر من ٢ ٥٠٠ عالم وخبير قطاعي وصاحب قرار لبحث الحاجة الملحة إلى توفير معلومات دقيقة وفي حينها عن المناخ. وستكون للإطار العالمي أهمية حاسمة في مساعدة المجتمعات على التكيف مع تغيير المناخ. وسيضمن الإطار، من خلال تعزيز عمليات المراقبة ونظم البحث والمعلومات وآليات التفاعل الجديدة المتاحة لمستخدمي ومقدمي المعلومات المتعلقة بالمناخ، أن تتوفر لجميع شرائح المجتمع منتجات مناخية سهلة الاستعمال تمكنها من التخطيط بصورة مسبقة في مواجهة أحوال المناخ المتغيرة.

#### العلم الإلكتروني

١٢٠- في عام ٢٠٠٩، ركزت اليونسكو أنشطتها المتعلقة بالعلم الإلكتروني على جعل المعلومات العلمية ميسورة الكلفة ومتاحة. فعلى سبيل المثال، أُحرز تقدم بشأن تحسين فرص الحصول على المعارف العلمية، مع الاهتمام بوجه خاص بالبلدان النامية وبتناول استراتيجيات

"الوصول المفتوح" بشأن العلم الإلكتروني. وعلاوة على ذلك، عُقد في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ اجتماع خبراء بشأن هذا الموضوع تحت عنوان "استراتيجية الجناح المفتوح" الخاصة باليونسكو.

١٢١- ويشكّل نقص مدرّسي العلوم الأكفاء والمدرّين، لا سيما في أفريقيا، عقبة كأداء أمام تعليم العلوم. وتحقيقاً لهذه الغاية، أقيم الحرم الجامعي الافتراضي الأفريقي، واتسع عمله ليشمل حرمين جامعيين في كوت ديفوار والرأس الأخضر، إضافة إلى مركزي الحرم الجامعي الافتراضي الأفريقي في بنن والسنغال.

١٢٢- وفي عام ٢٠٠٩، أقامت اليونيدو شراكة مع الرابطة العالمية لمنظمات البحوث الصناعية والتكنولوجية لإنشاء موقع على الإنترنت Labnetwork.org بغية دعم مختبرات الاختبار في ميادين مختلفة، كالبيئة، وعلم القياس، والمواد الكيميائية، وعلم الأحياء المجهرية، والمنسوجات، إلخ.، وهي مختبرات تصدّق على مطابقة السلع والمنتجات للشروط الفنية وللمعايير الجودة التي تحددها البلدان المستوردة. ومن بين الشركاء الآخرين: "التعاون الدولي بشأن اعتماد المختبرات"، والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، والمكتب الدولي للمكاييل والمقاييس، والنظام الأوروبي لمعلومات اختبار الكفاءة، وقاعدة البيانات الدولية للمواد المرجعية المصدّق عليها. ويساعد موقع Labnet البلدان النامية على إنشاء الهياكل الأساسية المادية والمؤسسية لتعزيز التجارة الدولية.

#### الزراعة الإلكترونية

١٢٣- نمت "جماعة ممارسي الزراعة الإلكترونية"، التي أُطلقت في عام ٢٠٠٧، فأصبحت تضم أكثر من ٦ ٠٠٠ فرد مسجل، منهم عاملون في مجال التنمية، وواضعو سياسات، وممثلون لمنظمات المزارعين، وباحثون، وأخصائيو إعلام واتصال يعملون في الزراعة والتنمية الريفية، من أكثر من ١٥٠ بلداً. وتمكنت الجماعة، على الرغم من ضآلة مواردها المالية وإطار إدارتها غير الرسمي، من اجتذاب مساهمات طوعية (غير نقدية) فعالة وقامت بإصدار عدد من ورقات السياسات وغيرها من الوثائق ذات الصلة وب عقد اجتماعات تعكس تجارب أعضائها وخبراتهم.

١٢٤- وقامت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بتنظيم وتيسير الأحداث والمؤتمرات التالية: '١' دورة خاصة بشأن تكنولوجيا الهاتف المحمول في المناطق الريفية عُقدت في روما في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ ورعتها منظمة التنوع البيولوجي الدولية وبرنامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة المعارف التابع للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي؛ '٢' في المنتدى العالمي لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات المعقود في أيار/مايو ٢٠٠٩ في جنيف، جلسة تفاعلية بشأن الزراعة الإلكترونية تناولت استعمال الاتصال بالهاتف المحمول لتبادل المعارف

بشأن المهام المتصلة بكسب الرزق؛<sup>٣٤</sup> في تموز/يوليه ٢٠٠٩، مؤتمر الرابطة الدولية لأخصائيي المعلومات الزراعية - فرع أفريقيا، في أكرا، غانا، وموضوعه نحو إتاحة إمكانية الوصول إلى المعلومات والمعرفة في العلوم والتكنولوجيا الزراعية في أفريقيا، والذي أذكى الوعي بأهمية إتاحة إمكانية الوصول إلى المعلومات والمعارف الزراعية في أفريقيا بين أصحاب المصلحة الرئيسيين؛<sup>٤٤</sup> مؤتمر الهند الإلكترونية، في حيدر آباد (آب/أغسطس ٢٠٠٩) الذي ركّز بوجه خاص على الزراعة الإلكترونية بهدف الشروع في إقامة روابط بين القطاعات، والذي شهد أيضاً عرض الزراعة الإلكترونية: الممارسة من منظور السياسة العامة؛ وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الاجتماع الخامس عشر لرابطة البلدان الأمريكية لأمناء المكتبات والموثقين الزراعيين، الذي عقد في ليما والذي ركّز بوجه خاص على الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تحسين أسباب العيش في المناطق الريفية النائية.

١٢٥- ونظمت الفاو أيضاً أنشطة ومنتديات على الإنترنت خلال عام ٢٠٠٩. فعلى سبيل المثال، نُظِمَ منتدى خاص على الإنترنت باللغة الإسبانية عنوانه "تكنولوجيا الهاتف المحمول في المناطق الريفية"، وذلك بمثابة متابعة استراتيجية لحلقة النقاش الخاصة بالزراعة الإلكترونية المشار إليها أعلاه. وفي وقت لاحق من ذلك العام، في كانون الأول/ديسمبر، ناقش منتدى المعقود على الإنترنت بعنوان "دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سلاسل القيمة الزراعية" أهم الفرص والتحديات التي يطرحها تدخل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سلاسل القيمة الزراعية، مع التركيز بوجه خاص على المناطق الريفية. وعلاوة على ذلك، وسّعت جماعة الزراعة الإلكترونية، خلال عام ٢٠٠٩، موارد التعلم الإلكتروني الحر المتاحة لفرص بناء القدرات والتطور المهني للعاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية.

### التنوع الثقافي، والهوية الثقافية، والتنوع اللغوي، والمحتوى المحلي (جيم ٨)

١٢٦- قام الاتحاد الدولي للاتصالات، سعياً إلى تعزيز التنوع الثقافي والهوية الثقافية والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي، بإنشاء بوابة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للشعوب الأصلية في منطقة الأمريكتين (<http://www.ictindigenousportal.org/>)، بدعم من شعب نافاهو، والهيئة الوطنية للاتصالات ومجلس البرازيل المشترك بين القبائل، وهي تتضمن ستة تطبيقات مكيفة حسب الاحتياجات تتعلق بالعمل المصرفي والتجارة والبيئة والحكم والصحة والتعلم، ومتاحة باللغتين الإنكليزية والإسبانية على السواء. وأُتيحت البوابة خلال عام ٢٠٠٩ للشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم.

١٢٧- وركزت اليونسكو أنشطتها على تعزيز التنوع الثقافي والحوار من خلال المحافظة على التنوع اللغوي، وصوغ السياسات اللغوية الوطنية، ونشر المحتوى المحلي والمحتوى الخاص بالشعوب الأصلية. وساعد "منهاج اليونسكو المشترك بين القطاعات بشأن اللغات وتعدد

اللغات" على إطلاق المكتبة الرقمية العالمية وتحديث أطلس اللغات المهددة بالاندثار والبليوغرافيا العالمية للترجمة (فهرسي ترجمات) في عام ٢٠٠٩.

١٢٨ - واستمراراً للسنة الدولية للغات في عام ٢٠٠٨، عُقد المؤتمر الدولي بشأن التنوع اللغوي لعام ٢٠٠٩ في باماكو، مالي، ونشرت في شباط/فبراير ٢٠٠٩ نسخة محدثة من الدراسة المتعلقة بقياس التنوع اللغوي على الإنترنت بعنوان "عشرون سنة من الخبرة في قياس التنوع اللغوي على الإنترنت: التوازن والآفاق". وعلاوة على ذلك، ساهمت اليونسكو (في أيلول/سبتمبر وآذار/مارس ٢٠٠٩) في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن تعدد اللغات، بما في ذلك في الفضاء السيبراني<sup>(٤١)</sup>.

### وسائط الإعلام (جيم ٩)

١٢٩ - نظم مجلس أوروبا في عام ٢٠٠٩ أكثر من ٩٠ نشاطاً يتعلق ببناء القدرات في الدول الأعضاء من أجل تعزيز المادة ١٠ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وجرى العديد من هذه الأنشطة في إطار برامج مشتركة شاركت في تمويلها المفوضية الأوروبية.

١٣٠ - وقامت اليونسكو، بدعم من البرنامج الدولي لتنمية الاتصال، بإعداد ٦٣ مشروع شراكة لتطوير وسائط الإعلام في البلدان النامية في عام ٢٠٠٩. كما نظمت، بالتعاون مع جامعة رودس (Rhodes) (جنوب أفريقيا) وجامعة بوليتكنيك ناميبيا (Namibia Polytechnic)، اجتماعين لبناء القدرات في مجال الصحافة في آذار/مارس ٢٠٠٨ (غراهامستاون، جنوب أفريقيا)، وفي أيار/مايو ٢٠٠٩ (وندهوك، ناميبيا). وهدف الاجتماعان إلى تعزيز القدرات الأفريقية في مجال الصحافة من خلال المعونة، وبرامج المبادلات، والشراكات، والتشبيك، ومبادرات التوأمة على المستويين الإقليمي والدولي.

١٣١ - واحتفلت اليونسكو باليوم العالمي لحرية الصحافة في الدوحة بقطر، في الثاني والثالث من أيار/مايو ٢٠٠٩، من خلال مؤتمر بحث فيه تأثيرات وسائط الإعلام على الفكر والعمل وقدرتها على تعزيز الحوار والتفاهم والمصالحة.

١٣٢ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، نظمت اليونسكو في باريس، في إطار شراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المؤتمر الدولي الأول حول "وسائط الإعلام الإذاعي وتغير المناخ". وأفضى المؤتمر إلى اعتماد المسؤولين عن الإعلام الإذاعي في البلدان النامية والمتقدمة على السواء لإعلان باريس، الذي اتفقوا فيه على أن "الحصول على المعلومات ذات الصلة بتغير المناخ أمر حيوي للمحافظة على حياة الكوكب ولبقاء الكائنات البشرية".

١٣٣ - ووضعت عدد من التوصيات المتعلقة بإتاحة إمكانية النفاذ إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات عن طريق الاتصال الراديوي الأرضي أو الساتلي والهياكل

(٤١) <http://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N09/260/32/pdf/N0926032.pdf?OpenElement>

الأساسية للبث، وهذه التوصيات قيد الدرس. وتتسم الهياكل الأساسية للبث بأهمية خاصة في البلدان النامية و/أو المناطق الناقصة الخدمات مثل المناطق غير كثيفة السكان النائية. ويعكف الاتحاد الدولي للاتصالات على تنفيذ مشروع يتعلق بالانتقال من البث التناظري إلى البث الرقمي ويرمي إلى مساعدة البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا، على التحول بصورة سلسلة إلى البث الأرضي الرقمي.

### الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات (جيم ١٠)

١٣٤- إن مجلس أوروبا ملتزم بمواصلة تركيز جهوده على قضايا حقوق الإنسان. وقد اعتمد في أيار/مايو ٢٠٠٩ مجموعة واسعة من أطر وإجراءات السياسة العامة بشأن حماية حقوق الإنسان في مجتمع المعلومات إبان مؤتمر الوزراء الافتتاحي لمجلس أوروبا المعني بوسائل الإعلام وخدمات الاتصال الجديدة في ريكيافيك. وإضافة إلى ذلك، اعتمدت اللجنة الوزارية، في تموز/يوليه ٢٠٠٩، توصية بشأن حماية الطفل من المحتوى الضار على شبكة الإنترنت، فضلاً عن مبادئ توجيهية بشأن حقوق الإنسان موجهة لجهات فاعلة على الإنترنت غير تابعة للدول، ولا سيما الشركات التي تقدم ألعاب الإنترنت والشركات الأوروبية التي تقدم خدمات الإنترنت.

١٣٥- وأنشأ "برنامج المعلومات للجميع" الذي وضعته اليونسكو فريق عمل لبحث مشروع "مدونة آداب لمجتمع المعلومات". وعُقدت في شباط/فبراير ٢٠٠٩ حلقة دراسية وحلقة تدريبية حول موضوع "أخلاقيات الإعلام والحكومة الإلكترونية" اشتركت في تنظيمهما اليونسكو والمركز الدولي لأخلاقيات الإعلام وحكومة جنوب أفريقيا في بريتوريا. وتمثل الهدف الرئيسي من هذين الحدثين في زيادة شفافية توفير الخدمات الحكومية للجمهور ولمنشآت الأعمال التجارية.

### التعاون الدولي والإقليمي (جيم ١١)

١٣٦- واصل الاتحاد الدولي للاتصالات تعزيز التعاون الدولي والإقليمي مع سائر المنظمات الدولية من خلال سلسلة من الأحداث والاجتماعات في عام ٢٠٠٩. فعلى سبيل المثال، نظم الاتحاد الندوة العالمية للهيئات التنظيمية والمنتدى العالمي لقادة الصناعة في بيروت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، ومعرض تيلكوم العالمي السنوي للاتحاد، إلى جانب ندوة التنمية ومنتدى الشباب في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، والمنتدى العالمي لسياسات الاتصالات في لشبونة في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، عقد الاتحاد خمسة اجتماعات تحضيرية إقليمية بشأن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات لعام ٢٠١٠ تناولت فيها المناقشات تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

١٣٧- وبغية تعزيز الحوار الإقليمي بشأن السياسات العامة ودعم بناء القدرات لتمكين المسؤولين الحكوميين من وضع سياسات فعالة بشأن الحكومة الإلكترونية، نظمت إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاجتماعية والاقتصادية حلقات تدريب عملي في أديس أبابا بإثيوبيا، في شباط/فبراير ٢٠٠٩، بشأن "تطوير الحكومة الإلكترونية في أفريقيا: التقدم المحرز" بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا؛ وفي سان خوسيه بكوستاريكا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، بشأن "الحكومة الإلكترونية/حكومة المحمول في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: بناء القدرات في مجال إدارة المعرفة عن طريق الشراكة"؛ وفي سان جورج بغرينادا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بشأن "استراتيجية الحكومة الإلكترونية الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي: بناء القدرات في مجال إدارة المعرفة وتعزيز التدريب داخل البلد من أجل اتساق الأطر الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات".

(ب) تنفيذ المواضيع

### آليات التمويل

١٣٨- أجريت في جنيف بسويسرا، في الفترة من ٨ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، مشاورات مفتوحة لفريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات بشأن آليات التمويل اللازمة لمجابهة التحديات التي يطرحها تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. واستضاف الاجتماع الاتحاد الدولي للاتصالات ونظمه بصورة مشتركة رئيس فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات ونواب رئيسه، أي الاتحاد الدولي للاتصالات، واليونسكو، والأونكتاد، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكان باب المشاركة في الاجتماع مفتوحاً أمام جميع الجهات المهمة. بمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. وقد حضره ١٤٧ مشاركاً يمثلون الحكومات (٤٩) والمنظمات الدولية (٤١) والمجتمع المدني (٤١) والقطاع الخاص (١١) وجهات أخرى (٥). واستجابة للدعوة إلى تقديم إسهامات، قُدم إلى أمانة فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات ما يزيد عن ٤٠ وثيقة شكلت أساساً لإنشاء سجل عالمي للمواد الإلكترونية المتعلقة بآليات تمويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، متاح على الموقع الشبكي لفريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات ([www.ungis.org](http://www.ungis.org)).

١٣٩- واتفق المشاركون في المشاورات المفتوحة على أن آليات التمويل الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تبقى آليات جوهرية وأنه يلزم بذل المزيد من الجهود لمعالجة فجوة النفاذ، ووضع محتوى جديد وتطبيقات جديدة، وبناء القدرات. وأشار إلى أن تنمية القدرات وتطوير المحتوى ذي الصلة يتخلفان في كثير من الأحيان عن الاستثمارات في الهياكل الأساسية والمعدات الحاسوبية الثقيلة وأن تمويل هذه العناصر "غير المادية" والمرئية بدرجة أقل،

التي تعد عناصر أساسية لاستخدام التكنولوجيات، ما زال يمثل أحد التحديات الكبيرة. وقد أبرزت صعوبة تمويل مثل هذه العناصر "غير المادية" أهمية استمرار المنظمات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف في تقديم الدعم إلى الحكومات<sup>(٤٢)</sup>.

١٤٠- واختارت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، في دورتها الثانية عشرة، موضوع "التحسينات والابتكارات في الآليات المالية القائمة بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" كأحد المواضيع الفنية لفترة ما بين الدورات ٢٠٠٩-٢٠١٠. وبغية المساعدة على معالجة هذا الموضوع، نظمت أمانة اللجنة والحكومة السويسرية في جنيف بسويسرا، في الفترة من ٩ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، اجتماع خبراء من أجل الإسهام في تدارس اللجنة للموضوع خلال دورتها الثالثة عشرة. وحضر اجتماع الخبراء أعضاء اللجنة، وممثلون آخرون للبلدان (غير أعضاء في اللجنة) وممثلون عن كيانات الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية، وممثلون عن المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وممثلون عن كيانات المجتمع المدني والكيانات التجارية المعتمدة لدى مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. وجميع وثائق الاجتماع متاحة على موقع اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية [www.unctad.org/cstd](http://www.unctad.org/cstd).

١٤١- وكانت النتائج والتوصيات الرئيسية التي خرج بها اجتماع الخبراء بشأن الموضوع هي التالية (١) إن تمويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية ما زال أحد التحديات الكبيرة، (٢) إن تنامي استثمارات القطاع الخاص في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا يحجب ضرورة معالجة فجوة النفاذ التي ما زالت قائمة وتطوير المحتوى المحلي والتطبيقات المحلية وبناء القدرات، (٣) إن تقاسم الهياكل الأساسية يمكن أن يكون وسيلة فعالة للحد من التكاليف التي ينطوي عليها بدء تطبيق شبكات "العمود الفقري"، (٤) لا بد من التصدي لمسألة الافتقار إلى تكنولوجيا معلومات واتصالات متاحة وميسورة الكلفة في المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة في البلدان النامية، (٥) ثمة ما يسوّغ إعادة النظر في أهداف الخدمة العالمية أو صناديق النفاذ، مع مراعاة مشهد مجتمع المعلومات المتغير حيث يمكن أن تصبح إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المحمول والإنترنت، وحتى النطاق العريض، أمراً جوهرياً، (٦) يلزم القيام باستثمارات عامة في أشكال محتوى وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات "مرغوب فيها أكثر من الناحية الاجتماعية"، مثل التعلم الإلكتروني والحكومة الإلكترونية، (٧) ينبغي مواصلة تقصي إمكانيات إنشاء الشبكات الاجتماعية والمحتوى الناشئ عن المستعملين من أجل تقاسم المعلومات، (٨) يمكن أن تتراوح آليات التمويل ما بين مصادر التمويل الكبيرة النطاق وحلول التمويل البالغ الصغر الضيقة النطاق، (٩) إن إشراك المستعملين المحليين والمحتوى المحلي وبناء القدرات المحلية يمكن أن يساهم في استدامة

(٤٢) UNGIS (2009), Draft Chairmen Report on the Open Consultations on Financial Mechanisms for Meeting the Challenges of ICT for Development, [www.ungis.org](http://www.ungis.org)



مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتحقيقاً لهذه الغاية، من الضروري وضع سياسات عامة والتنسيق على المستوى الدولي من أجل تحديث النماذج الراهنة الخاصة ببناء القدرات. وتتسم الخطط الإنمائية الوطنية بأهمية حيوية في تحديد الاحتياجات والمجالات ذات الأولوية لأجل تمويل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

## إدارة شؤون الإنترنت

### تعزيز التعاون

١٤٢ - استجابة لقرار الجمعية العامة ٦٣/٢٠٢، أعدت إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية تقريراً للأمين العام عن تعزيز التعاون في قضايا السياسات العامة المتعلقة بالإنترنت (E/2009/92)، قُدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لينظر فيه خلال دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٩ في تموز/يوليه. وقرر المجلس إرجاء النظر في التقرير إلى دورته الموضوعية لعام ٢٠١٠.

١٤٣ - ويُطلب في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧/٢٠٠٩ إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس عن طريق اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية تقريراً عن التقدم المحرز في مجال تعزيز التعاون. وتحقيقاً لهذه الغاية، أرسلت إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في شباط/فبراير ٢٠١٠، دعوات إلى جميع المنظمات ذات الصلة وطلبت إليها إرسال ما استجد من معلومات لتقوم بتجميعها وإتاحتها للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها الثالثة عشرة في أيار/مايو ٢٠١٠، بمثابة ورقة غرفة اجتماع.

### منتدى إدارة شؤون الإنترنت

١٤٤ - عقد منتدى إدارة شؤون الإنترنت ملتقاه السنوي الرابع في شرم الشيخ بمصر في الفترة من ١٥ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ وحول موضوع "إدارة شؤون الإنترنت - خلق فرص للجميع".

١٤٥ - وشهد ملتقى شرم الشيخ أوسع حضور منذ إنشائه إذ جمع أكثر ٨٠٠ ١ مشارك من ١١٢ بلداً. وتطرق جدول الأعمال إلى طائفة واسعة من قضايا السياسات العامة المتصلة بالإنترنت، على نحو ما ورد في تعريف إدارة شؤون الإنترنت المبين في برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات.

١٤٦ - ومن الأمور التي تكرر ذكرها في النقاش دور الأطفال والشباب في خلق مجتمع المعلومات والمعرفة. وفي هذا السياق، أولي الانتباه بوجه خاص للنمو المستمر للشبكات الاجتماعية وما ينشأ عن ذلك من قضايا تتعلق بالإدارة، ولا سيما الحاجة إلى نُهج جديدة فيما يتعلق بالخصوصية

وحماية البيانات، والقواعد الواجب تطبيقها على المحتوى الناشئ عن المستعملين، والمواد ذات حقوق النشر والتأليف المحفوظة، وقضايا حرية التعبير، والمحتوى غير القانوني.

١٤٧- وخصصت خلال الدورة جلسة لإجراء تقييم عام والتطلع نحو المستقبل. ودُعي الأمين العام، في برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، الذي أيدته الجمعية العامة في القرار ٢٥٢/٦٠، إلى النظر في مدى استصواب استمرار المنتدى بعد مضي خمسة أعوام على إنشائه وإلى تقديم توصيات في هذا الشأن إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وترأس المشاورات الرسمية وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، السيد شا زوكانغ، وشارك فيها ٤٧ متحدثاً يمثلون مجموعات مختلفة من أصحاب المصلحة، أدلوا ببيانات بشأن هذا الموضوع. ووضعت على موقع منتدى إدارة شؤون الإنترنت ثمانية بيانات لمشاركين لم تتح لهم فرصة التحدث بسبب ضيق الوقت. وقدم بيانان بعد الجلسة.

١٤٨- وأيد جميع المتحدثين، باستثناء اثنين، وجميع البيانات المكتوبة، تأييداً صريحاً استمرار المنتدى، ودعا الكثير منهم إلى إجراء تعديلات وتحسينات بدرجات مختلفة، بينما أيد بعضهم استمرار المنتدى على نسق يشبه شكله الحالي. وتشمل التغييرات المقترحة إدخال أحكام إضافية بشأن وظائف المنتدى تتيح له إصدار نواتج أو توصيات أو قرارات بناءً على توافق آراء أصحاب مصلحة متعددين، وتمويل المنتدى عن طريق الميزانية العادية للأمم المتحدة. ورأى اثنان من المتحدثين أن الحوار غير الرسمي في المنتدى، الذي لا يتمتع بسلطة اتخاذ القرارات، ينبغي ألا يُنظر إليه على أنه بديل لبحث الإدارة العالمية لشؤون الإنترنت في إطار حكومي دولي.

١٤٩- وفي عام ٢٠٠٩ انتشر نهج تعدد أصحاب المصلحة إزاء الحوار المتعلق بقضايا السياسات العامة المتصلة بالإنترنت. وأطلق عدد من المبادرات الوطنية والإقليمية بشأن منتدى إدارة شؤون الإنترنت. فأُبلغ عن مبادرات مختلفة من أفريقيا: في شرق أفريقيا وغيرها ووسطها، وكذلك في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. وعقد اجتماع ثانٍ للحوار الأوروبي بشأن إدارة شؤون الإنترنت في جنيف. وعقدت اجتماعات وطنية في إسبانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

١٥٠- وسيعقد الاجتماع الخامس للمنتدى في فلينوس بليتوانيا، في الفترة من ١٤ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وقدمت كينيا عرضاً باستضافة اجتماع عام ٢٠١١ إذا ما تم تمديد ولاية المنتدى.

### قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

١٥١- في عام ٢٠٠٩، رحبت "الشراكة المعنية بقياس تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية" بإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية كعضو جديد. وعُرض على الدورة الأربعين للجنة الإحصائية للأمم المتحدة التي عقدتها الشراكة في شباط/فبراير ٢٠٠٩ نص منقح لـ "قائمة أساسية بمؤشرات تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات" إلى جانب وثيقة معلومات أساسية بشأن "تنقيحات وإضافات للقائمة الأساسية لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"<sup>(٤٣)</sup>. وقامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بتنسيق اجتماع الشراكة المتعدد أصحاب المصلحة. وتركز النقاش على كيفية المضي في تطوير الإطار التحليلي لقياس إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك مؤشرات الحكومة الإلكترونية من حيث وضع إطار لرصد أهداف مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات ومراميه لغاية عام ٢٠١٥.

١٥٢- ولقياس الفجوة الرقمية ورصد تطورها، أبقى الاتحاد الدولي للاتصالات "قاعدة البيانات العالمية الخاصة بالاتصالات/مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" متاحة على الشبكة العالمية من خلال "عين" تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتحقيقاً لهذه الغاية، عمل الاتحاد بصورة وثيقة مع مختلف الدوائر العامة في الدول الأعضاء، بما فيها الوزارات المكلفة بالاتصالات والهيئات التنظيمية والمكاتب الإحصائية الوطنية.

١٥٣- وعلاوة على ذلك، وُضع رقم قياسي جديد في طبعة عام ٢٠٠٩ من تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات "قياس مجتمع المعلومات". وهذا الرقم القياسي، الذي يدعى الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يقارن التطورات المتعلقة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي حدثت في ١٥٤ بلداً على مدى فترة خمس سنوات بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٧. بجمع ١١ مؤشراً تتعلق بالنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها والمهارات المتصلة بها في رقم قياسي وحيد يمكن استخدامه كأداة قياس مرجعية على النطاق العالمي والإقليمي والقطري. ويتضمن المنشور أيضاً، للمرة الأولى، "سلة أسعار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" التي تتيح للبلدان قياس ومقارنة الكلفة النسبية للخطوط الثابتة والهواتف الخلوية المحمولة والنطاق العريض الثابت.

١٥٤- وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩، أصدر الأونكتاد دليل إنتاج الإحصاءات المتعلقة باقتصاد المعلومات لعام ٢٠٠٩، المنقح. وأصدر الاتحاد الدولي للاتصالات دليل قياس نفاذ الأسر والأفراد إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستعمالها. واستناداً إلى هاتين الوثيقتين المرجعيتين، عقدت المنظمات عدة دورات تدريبية إقليمية في منطقة المحيط الكاريبي (كانون الثاني/يناير، الاتحاد الدولي للاتصالات، والأونكتاد، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي)؛ وفي أفريقيا (تموز/يوليه، الاتحاد الدولي للاتصالات، والأونكتاد، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا)؛ وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ (تشرين الأول/أكتوبر، الاتحاد الدولي للاتصالات)؛ وفي أفريقيا (كانون الأول/ديسمبر، الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأفريقيا). ويضاف إلى ذلك أن الاتحاد الدولي للاتصالات والأونكتاد نظما دورة لتدريب المدربين على الإحصاءات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مدتها خمسة أيام في جنيف في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وعقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا) واللجنة

(٤٣) [http://www.itu.int/ITU-D/ict/partnership/material/CoreICTIndicators\\_e\\_rev2.pdf](http://www.itu.int/ITU-D/ict/partnership/material/CoreICTIndicators_e_rev2.pdf)

الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي حلقات عمل إقليمية بشأن قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٥٥ - وأنشأ معهد اليونسكو للإحصاءات فريقاً عاماً دولياً يُعنى بالإحصاءات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم، ويتألف من ممثلين من ٢٥ بلداً، كي يصادق رسمياً على الأدوات المنهجية للمعهد (دليل لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم ومواد دراسات استقصائية) وعلى نموذج أولي لاستبيان بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم.

١٥٦ - ونظمت الشراكة خلال منتدى مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات لعام ٢٠٠٩ في جنيف جلسة بشأن موضوع قياس تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأهميته في المساعدة على تقييم السياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحديد الأولويات بشأنها.

١٥٧ - وكجزء من العمل المضطلع به في إطار الشراكة، اتفقت فرقة العمل المعنية بمؤشرات الحكومة الإلكترونية، التي تتولى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تنسيق عملها لقياس استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحكومة - على قائمة رئيسية من المؤشرات في نهاية عام ٢٠٠٨. وتعاقبت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع شركة خدمات استشارية من فنلندا لتقوم في عام ٢٠١٠ بوضع إطار ودليل لتنفيذ هذه المؤشرات.

## ثالثاً - النتائج والتوصيات

١٥٨ - أصبحت الحكومة الإلكترونية أداة قوية من أدوات التنمية، أساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد اختبرت البلدان التي تبنت الحكومة الإلكترونية ما لهذه الأخيرة من قوة تحويلية في تنشيط الدوائر العامة، وإصلاح الإدارة العامة، وتعزيز القيادة الجامعة، وزيادة الكفاءة والشفافية والمساءلة في الخدمة المدنية. وأصبح لثورة الهاتف المحمول ولنمو النطاق العريض العالي السرعة وللنفاذ اللاسلكي تأثير اقتصادي قابل للقياس، حتى في البلدان النامية الصغيرة وفي أقل البلدان نمواً، تأثير يقويه توسع قدرة الحكومة الإلكترونية في القطاع العام.

١٥٩ - وقد سلط الكثير من الوكالات الضوء على الحاجة إلى بناء القدرات وإلى سياسات عامة مناسبة، ومحتوى، ومؤشرات، من أجل بناء مجتمع أكثر شمولاً وسد الفجوة الرقمية. وتنسم بالأهمية، بوجه خاص، برامج بناء القدرات على المستويين الدولي والإقليمي.

١٦٠ - ويشكل سد الفجوة الرقمية أحد الشواغل ذات الأولوية لدى جميع اللجان الإقليمية. فتلاحظ لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا أن الفجوة القائمة بين أكثر البلدان الأوروبية تقدماً وأقلها تقدماً من حيث النفاذ إلى النطاق العريض آخذة في الاتساع. وبصورة مماثلة، تلاحظ اللجنة الحاجة الملحة إلى التقليل من الفجوة الرقمية من حيث النفاذ ونوعية النفاذ في بناء مجتمع معلومات أكثر شمولاً. وفي منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا

والحيط الهادئ، يختلف مستوى استيعاب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسرعته اختلافاً كبيراً. فلا توفر للمناطق الريفية الفقيرة والنائية خدمة وافية في هذا المجال، واستخدام تلك التكنولوجيا أقل شيوعاً بين النساء وبعض المجتمعات المحرومة.

١٦١- وتؤكد الوكالات أن سد الفجوة الرقمية يقتضي انتهاج سياسات تعزز القدرة التنافسية واستراتيجيات تشجع على التنمية المثلى للهيكل الأساسية في قطاع الاتصالات، على السواء. وإضافة إلى ذلك، تحث هذه الوكالات واضعي السياسات على تركيز جهودهم على تعزيز الأدوات وبناء المؤسسات اللازمة لتنفيذ المبادرات الإقليمية والسياسات الوطنية والقطاعية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فيمكن للسياسات العامة القيام بدور ذي شأن في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وفي زيادة الميزانيات الوطنية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن تشجيع البحوث في مجال العلم والتكنولوجيا. وعلاوة على ذلك، تؤكد الوكالات مجدداً أن القطاع الخاص محرك رئيسي لاعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشرها؛ وأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تكون أداة فعالة لتحسين تنمية المحتوى المحلي، والموصولة، والقدرات.

١٦٢- وقد بينت إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في دراستها الاستقصائية للحكومة الإلكترونية لعام ٢٠١٠، أنه يمكن كسب ثقة الجمهور من خلال زيادة الشفافية، مثل التقاسم الحر للبيانات الحكومية. ويمكن لزيادة الشفافية أيضاً أن تدعم وتقوي عمل الإدارة العامة والقرارات المتعلقة بالسياسات العامة لدى القيام بالإصلاحات التنظيمية. ويمكن للحكومة الإلكترونية أيضاً أن تزيد من سرعة توفير الخدمات العامة لمساعدة الحكومات على تلبية مجموعة موسعة من الطلبات، حتى عندما تكون الإيرادات غير كافية لذلك.

١٦٣- وما زالت التكاليف المرتبطة بالهيكل الأساسية للاتصالات ورأس المال البشري تعرقل تنمية الحكومة الإلكترونية. بيد أن اعتماد استراتيجيات وأطر فعالة يمكن أن يعوض عن ذلك إلى حد كبير، حتى في أقل البلدان نمواً. وحرى بأولئك الذين يستطيعون تسخير إمكانات النفاذ بصورة موسعة إلى النطاق العريض في المناطق المتقدمة وإمكانات شبكات الهاتف الخليوي المحمول في البلدان النامية من أجل النهوض ببرنامج عمل الأمم المتحدة للتنمية أن يمشوا قدماً في هذا المجال لما سيعود عليهم ذلك من فوائد جمة.

١٦٤- وتلاحظ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن هناك بلداناً أفريقية كثيرة أحرزت تقدماً كبيراً بشأن تنسيق الاستراتيجيات والخطط الإلكترونية الوطنية وإقامة إطار دون إقليمي للتكامل الاقتصادي الإقليمي.

١٦٥- ولاحظ الكثير من الوكالات أن المشاركة النشطة من جانب مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، وتساقق التزامات هؤلاء، أمران حاسمان لنجاح تنفيذ أهداف مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

١٦٦- ويدعو البنك الدولي إلى تعزيز العلاقات مع الشركاء الخارجيين، من القطاعين العام والخاص على السواء، ومع المجتمع المدني والمواطنين. ويشير كذلك إلى وجوب أن تكون الاستراتيجيات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات متسوقة مع الاستراتيجيات المتعلقة بتغير المناخ، والبيئة، والطاقة، والتعليم، والزراعة.

١٦٧- ومن حيث العقبات، تلاحظ اليونسكو أن الكثير من الناس في البلدان النامية لا يستطيعون حضور اجتماعات منتدى مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات التي تعقد في جنيف بسبب الصعوبات المالية. ولما كان الأمر كذلك، أنشأت اليونسكو في عام ٢٠٠٩ منبراً على شبكة الإنترنت ([www.wsis-community.org](http://www.wsis-community.org)). ويتيح المنبر مشاركة جميع أصحاب المصلحة مشاركة واسعة في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، وهو يستخدم أيضاً في الوقت الحاضر للتحضير لاجتماعات منتدى مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في جنيف.

١٦٨- وتلاحظ اليونسكو كذلك أن أحد التحديات المرتبطة بعمليات القياس في مختلف مسارات عملها يتمثل في التوحيد القياسي، الذي يضمن جمع البيانات بشكل قابل للمقارنة، والثغرات في القدرات الإحصائية القائمة بين البلدان. وي طرح قياس العناصر "غير المادية" أو التأثير تحدياً أكبر أيضاً.

١٦٩- وقد ظلت "جماعة ممارسي الزراعة الإلكترونية"، التي تقودها منظمة الأغذية والزراعة، تنمو حجماً وتحافظ على مستوى ثابت من النشاط، بما لديها من موارد مالية محدودة ولكن بما تقدمه من مساهمات طوعية قوية. على أن عدم وجود هيكل رسمي وميزانية مخصصة يحد من قدرة الجماعة على إشراك المزيد من البلدان والممارسين، وتوسيع تقاسم الممارسات الريادية، ويعيق إقامة منبر متعدد اللغات حقاً. وفي حالة الاتحاد البريدي العالمي، وهو من أصغر الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة، تعد المساهمات العينية من المؤسسات العاملة في مجال التنمية والقطاع الخاص مصادر حيوية لتمويل المبادرات والمشاريع.

١٧٠- وكما في السنوات السابقة، تلاحظ منظمة الصحة العالمية أن الصعوبات المستمرة التي تعترض إقامة نظم معلومات صحية على نطاق واسع، والتي تشمل تصميم منشآت معقدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارتها وتمويلها والقدرة على تدبرها، ما زالت قائمة. وعلى المستوى التقني، ما زالت مسائل التشغيل التبادلي والمعايير تشكلان تحدياً كبيراً أمام القطاع نظراً إلى وجود معايير وإصدارات وأساليب تنفيذ مختلفة، وإلى أنه ما زال يتعين الاتفاق على سبيل واضح للمضي قدماً في هذا المجال. وقد يحتاج قطاع الصحة إلى استثمار أموال ضخمة لضمان التشغيل التبادلي اللازم لتبادل البيانات الصحية بشكل ناجع وفعال في المجالات الحرجة.

١٧١- وتلاحظ اليونيدو أنه ينبغي تدعيم الشراكات بين المنظمات الدولية والقطاعين العام والخاص وجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة من أجل توسيع المدى الإرشادي لبرامجها

الخاصة بالمساعدة التقنية القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولتشجيع الحلول الميسورة الكلفة والابتكارية والمناسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية.

١٧٢- وتلاحظ أمانة اتفاقية بازل أن الأخذ بنهج قائم على دورة الحياة إزاء معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يقتضي بذل جهود متضافرة من جانب المنتجين والمستعملين ومتعهدي إعادة تدوير النفايات والتخلص منها، ووضع نظام تمويل متين ومستدام. ولا بد لأي آلية تمويل ترمي إلى التغلب على التحديات القائمة في مجال تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية من أن تضع في الاعتبار دورة الحياة الكاملة للمعدات المعنية لضمان ألا يؤدي حل مشكلة الفجوة الرقمية إلى مشكلات صحية ومشكلات تلوث.

---